

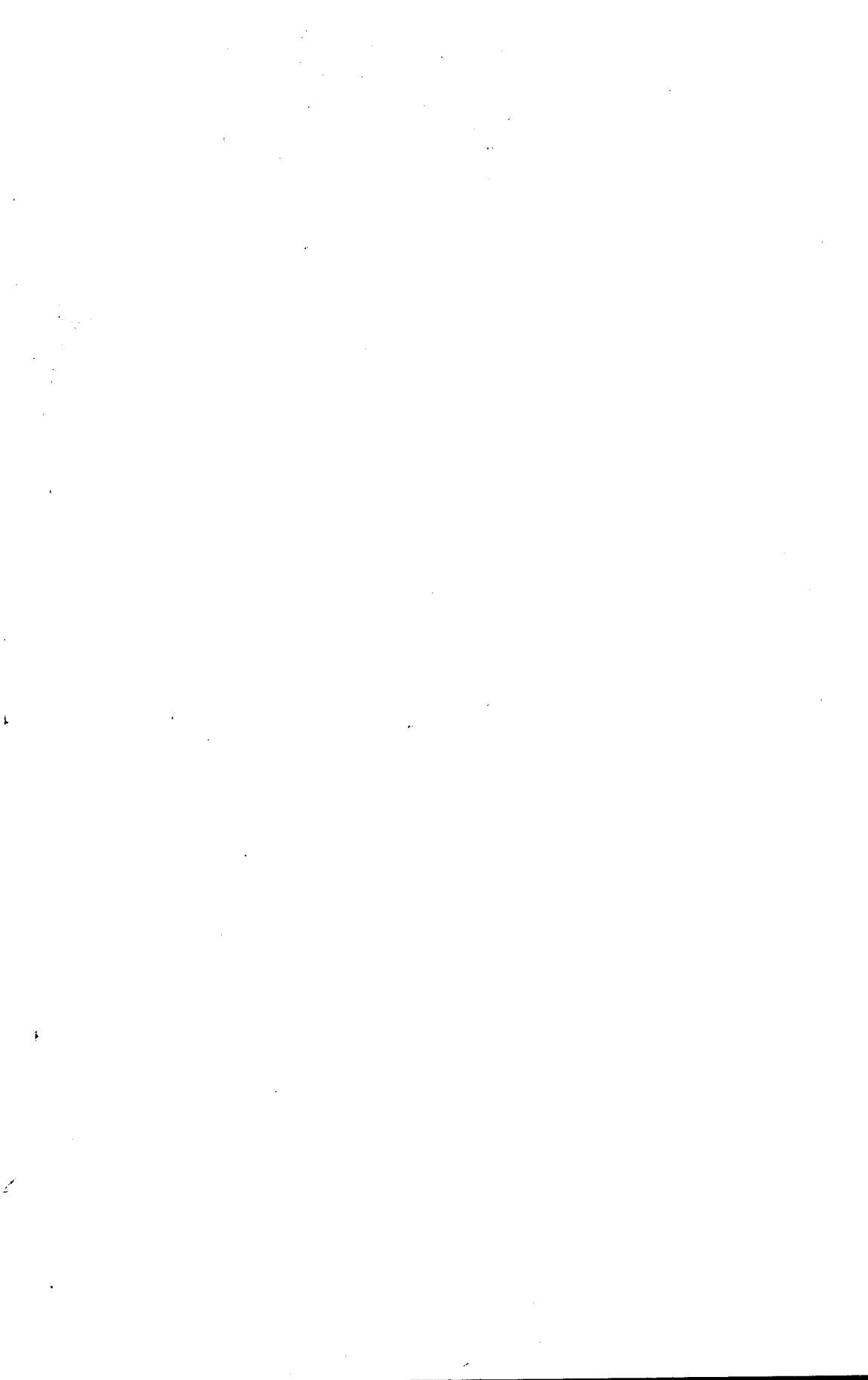
**نحو إطار مقترح للشفافية فى القوائم المالية**  
**(دراسة تحليلية وتطبيقية)**

دكتور

**هشام فاروق الإبيارى**

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا



## نحو إطار مقترح للشفافية فى القوائم المالية (دراسة تحليلية وتطبيقية)

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد إجراءات تحقيق الشفافية فى القوائم المالية من خلال محاولة بناء إطار فكرى للشفافية فى القوائم المالية يقوم على مفاهيم وفروض ومبادئ تشكل أساس وضع أهداف الشفافية المالية وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد تمثلت إجراءات تحقيق الشفافية فى القوائم المالية فى ستة إجراءات هى، نشر ثقافة الشفافية المالية وبثها للمستويات الإدارية بالمنشأة، توفير قاعدة بيانات كاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة، إجراء استقصاءات لحاجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من المعلومات، تطبيق محاسبة الشفافية Transparency Accounting، إعلام مستخدمى القوائم المالية بفعالية وكفاءة آليات الرقابة والحوكمة وجودة المراجعة الخارجية، التوقيت الأنى لنشر وإتاحة المعلومات المالية وما يرتبط بها من معلومات غير مالية للمستخدمين.

كما يهدف البحث إلى الكشف عن مدى تحقق الشفافية فى القوائم المالية لمنشآت الأعمال، ومدى إدراك مستخدمى التقارير المالية لها، وذلك من خلال دراسة تطبيقية من جزأين، استهدف الجزء الأول منها استقراء واقع الشفافية فى القوائم المالية من خلال الكشف عن شفافية بدائل السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد القوائم المالية بشأن كل من تقييم المخزون السلعى، وتقييم الأصول الثابتة، ومعالجة تكلفة الاقتراض، وذلك لعينة شملت ٧٨ شركة مساهمة مصرية. وقد كشفت النتائج عن عدم تفضيل منشآت الأعمال لبدائل السياسات المحاسبية التى تحقق الشفافية فى القوائم المالية. أما الجزء الثانى من الدراسة التطبيقية فقد استهدف الكشف عن مدى إدراك مستخدمى التقارير المالية للشفافية فى القوائم المالية. وقد استخدم الباحث فى ذلك قائمة استقصاء معدة خصيصاً لهذا الغرض على عينة من مستخدمى التقارير المالية شملت ٤٣ مديرى صناديق استثمار، ٥٠ متخذى قرارات منح الائتمان، ٣٦ محلل مالى. وقد أشارت النتائج إلى ترجيح إدراك أفراد البحث لشفافية السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، على الرغم مما قد يعانوه من قصور فى إدراك بعض جوانب مفهوم الشفافية المالية.

### البحث الأول: إطار البحث

#### ١-١ مشكلة البحث

لقد شهدت بيئة الأعمال، فى الآونة الأخيرة، أزمات مالية أطاحت بمنشآت أعمال عملاقة — مثل Enron, Tyco, World com, Adelphia — وأثرت سلباً على ثقة مستخدمى التقارير المالية فى محتوياتها. وقد أثار هذا جدلاً حول قضية مدى شفافية التقارير المالية، بل وشفافية المنشأة ذاتها. وكان وراء طلب أصحاب الحقوق والمصالح Stakeholders بمنشآت الأعمال للشفافية المالية حماية لحقوقهم ومصالحهم بها.

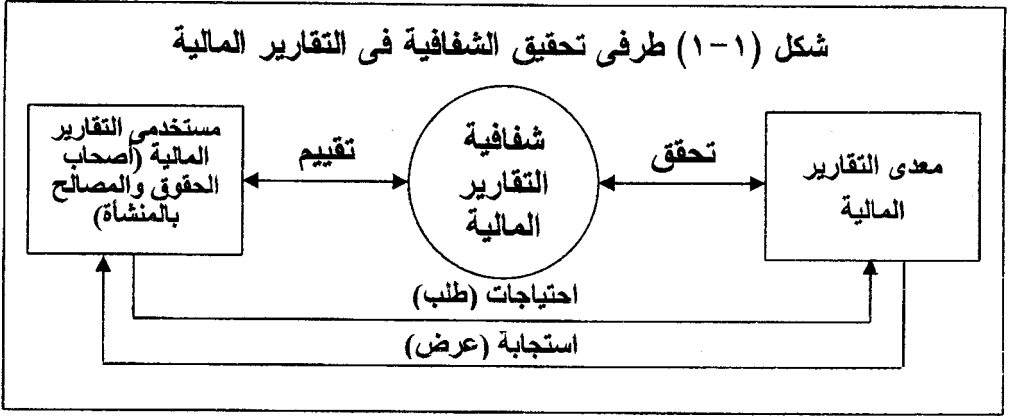
وفى إطار زيادة الاهتمام بقضية شفافية الشركة واعتبارها أحد القضايا الهامة التى قد تكون وراء ما شهدته، وما تشهده بيئة الأعمال من أزمات مالية، جاءت مبادئ حوكمة الشركات لتؤكد على أهمية وضرة العمل على تحقيق الشفافية والإفصاح. كما صدرت القوانين المنظمة للتقرير المالى - مثل القانون الأمريكى Sarbanes and Oxley Act (SOX) الصادر عام ٢٠٠٢- لتؤكد على ضرورة قيام منشآت الأعمال بإعداد قوائم مالية أكثر درجة اعتماد وشفافية. وتحولت مسئولية إدارة منشآت الأعمال، عما تحويه تقاريرها المالية من بيانات ومعلومات، من المسئولية الضمنية إلى المسئولية الصريحة والمعلنة (El-Gazzar 2006,9)، تلك المسئولية التى فرضت على الإدارة ضرورة العمل على تحقيق الشفافية والإفصاح الكامل لضمان اكتمال معلومات التقرير المالى ولاستعادة ثقة المستخدمين فى منشآت وبيئة الأعمال.

وتعنى شفافية التقرير المالى لمنشأة ما، فى اقتصاد سوق رأس المال، توفير معلومات عن حالة المنشأة المالية لمقابلة احتياجات أصحاب الحقوق والمصالح بها. ولكى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها. وتعكس الملائمة وإمكانية الاعتماد خصائص اكتمال Completeness المعلومات التى يوفرها التقرير المالى للمستخدمين. وباكتمال المعلومات بالتقرير المالى تتحقق جودة المعلومات، فتتحسن قدرة مستخدمى التقرير المالى على فهم وتفسير محتوياته بطريقة قد تكون متماثلة، يزداد معها الشعور بالعدالة والمساواة. فتحقق الشفافية فى التقارير المالية لمنشآت الأعمال يضمن توفير أشارات معلومات قابلة للتفسير المباشر، يرتفع معها احتمال إدراك المستخدمين لها بشكل متماثل (Walther 2004, 200;3).

وتخضع شفافية التقرير المالى لمنشأة ما من حالتى عدم تماثل المعلومات Asymmetry بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها (Burkhardt and Strausz, 2009, 690)، وحالة عدم التأكد بشأن أحداث المنشأة ونتائجها خاصة فى الأجل القصير (Anctil et al. 2004, 159). وتعد الشفافية فى التقارير المالية لمنشآت الأعمال أحد دعائم اقتصاد السوق.

وللشفافية فى التقارير المالية اتجاهان (رؤيتان)، أولهما اتجاه أو رؤية من قبل إدارة المنشآت المسئولة عن إعداد التقارير المالية، وثانيهما اتجاه أو رؤية من قبل

مستخدمي التقارير المالية تقوم على تقييم درجة الشفافية في التقارير المالية. ومن المفترض منطقياً أن يتقابل الاتجاهان حتى تتحقق الشفافية، كما بالشكل التالي:



ويعتقد الباحث، بناءً على استقراء الأدب المحاسبي بشأن الشفافية، أن قضية الشفافية في التقارير المالية لم تلقى الاهتمام الكاف. فبرغم كثرة الدراسات التي تناولت تحليل شفافية الشركة، فإن دراسات تحليل الشفافية في القوائم المالية كانت نادرة. وقد يرجع سبب ذلك، في اعتقاد الباحث، إلى عدم اكتمال الإطار الفكري للشفافية في التقارير المالية بسبب حداثة اهتمام الفكر المحاسبي بقضية الشفافية في القوائم المالية.

هذا وقد تناولت دراسات الأدب المحاسبي بشأن تحليل الشفافية عدد من الجوانب منها ما يلي:

(أ) تحليل تكاليف الشفافية مقارنة بالعائد المحقق منها (أنظر على سبيل المثال: Anctil et al. 2004, Fields et al. 2001, Morris and Shin 1999)، على خلاف الدراسات المبكرة التي اهتمت بمنافع الشفافية دون اعتبار للتكاليف المرتبطة بها (أنظر على سبيل المثال: Botosan 1997) ويؤخذ على هذا الجانب الاهتمام بتكاليف ومنافع الشفافية دون الاهتمام بالمخاطر والفرص الأخرى المرتبطة بتحقيق الشفافية.

(ب) مدى ارتباط الشفافية بكثافة الإفصاح (أنظر على سبيل المثال: Carey and Parker 2002, Jaggi and Low 2000). وقد بينت نتائج هذا الجانب، أن ارتباط شفافية الشركة بكثافة الإفصاح يولد مشاكل بعضها يتعلق بمسؤولية الإدارة عن هذه المعلومات، والبعض الآخر يتعلق بقدرة مستخدميها

على تشغيلها واستخدامها. كما بينت النتائج أن تحقق الشفافية مرتبط بقدر المنشأة على إتاحة معلومات ذات منفعة لمستخدميها.

(ج) فاعلية دور شفافية الشركة في التخفيف من مشكلة مراقبة إدارة منشآت الأعمال (أنظر على سبيل المثال: Bushman and Smith 2003, Gigler and Hemmer 2004). وقد أظهرت نتائج هذا الجانب أن الشفافية تسمح للمستثمرين بتحقيق مراقبة أفضل لإدارة المنشآت، الأمر الذي يسمح بتوجيه أفضل للموارد. كما كشفت النتائج على أن درجة الشفافية التي يتطلبها مستخدمي التقارير المالية تعتمد جوهرياً على كمية المعرفة المتوفرة عن تصرفات الإدارة، وأن الشفافية تعد دائماً أمراً مرغوباً فيه لغرض تخفيض تكاليف الوكالة.

(د) أثر شفافية التقارير المالية على كفاءة أسواق رأس المال (أنظر على سبيل المثال: Easley and O'Hara 2004, El-Gazzar 2006). وقد كشفت نتائج هذه الدراسات عن الأثر الإيجابي للشفافية في تدعيم كفاءة أسواق رأس المال. ذلك أن تحقق الشفافية في التقارير المالية يزيد ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، وتؤثر هذه الثقة، بدورها، إيجابياً على عملية تقييم الأوراق المالية وتحديد أسعارها.

(هـ) أثر الشفافية في التقارير المالية على تكلفة رأس المال وتكلفة الاقتراض (أنظر على سبيل المثال: Easley and O'Hara 2004, Myers and Majluf 1984). وقد كشفت نتائج هذا الجانب عن وجود أثراً إيجابياً للشفافية على تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وما يترتب عليها من تخفيض تكلفة التمويل الخارجي (تكلفة الاقتراض)، بما يحسن من قدرة المنشأة على التمتع بمزايا انخفاض تكلفة التمويل الخارجي.

(و) أثر هيكل الملكية على اتجاه المنشأة نحو الشفافية (أنظر على سبيل المثال: Bushman et al. 2004). وقد كشفت النتائج عن تأثير حصص الملكية (خاصة حصص أعضاء مجلس الإدارة) على رغبة المنشأة في تحقيق الشفافية. أما الدراسات الخاصة بتحليل الشفافية في القوائم المالية فأنها كانت نادرة لحدائتها الاهتمام بها في الفكر المحاسبي. وتعد دراسة (Burkhardt and Strausz 2009) إحدى الدراسات الرائدة التي تناولت قضية شفافية محاسبة التكلفة أو السوق أيهما أقل مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية. وقد كشفت هذه الدراسة على أن تفضيل المنشأة للسياسة المحاسبية التي تحقق الشفافية (محاسبة التكلفة أو السوق أيهما أقل) يتوقف

على هيكل المديونية، إذ تفضل المنشأة سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل (الأعلى شفافية) عند مستويات المديونية المنخفضة.

وعلى المستوى الدولي، فقد تناولت بعض الدراسات (أنظر على سبيل المثال: Francis et al. 2009) مدى مساهمة شفافية الشركة في كفاءة توزيع الموارد. وقد كشفت النتائج عن الأثر الإيجابي للشفافية في توزيع الموارد عبر قطاعات الصناعة، وعن وجود ارتباط إيجابي بين معدلات النمو الصناعي وإرتفاع مستوى شفافية الشركة.

كما تعد دراسات كل من (Bushman and Smith 2003, Bushman et al. 2004) من الدراسات الرائدة في محاولة تقديم إطار فكري لوصف وقياس شفافية الشركات على المستوى الدولي (تحليل مقارن). وقد قدمت هذه الدراسات خطة لقياس شفافية الشركات من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

- قياس جودة التقرير المالي، من خلال قياس كثافة كل من الإفصاح المالي (مقاساً بعدد من البنود المفصّل عنها في القوائم المالية)، والإفصاح عن الحوكمة، والمبادئ المحاسبية المستخدمة، فضلاً عن توقيت وجودة الإفصاح المالي، والتحليل المالي.

- قياس كثافة المعلومات الخاصة بالشركة.

- قياس جودة نشر المعلومات.

هذا ويعتقد الباحث، بأن قضية توفير إطار فكري للشفافية في التقارير المالية يجب أن تلقى الاهتمام البحثي في الفكر المحاسبي، حتى يكون هناك الإطار الذي يعمل على توجيه منشآت الأعمال نحو الكيفية التي يمكن من خلالها العمل على تحقيق الشفافية في التقارير المالية، والذي يمكن من خلاله الحكم على مدى شفافية التقارير المالية لمنشآت الأعمال. فهناك حاجة للبحث في ماهية الشفافية في التقارير المالية ومحدداتها والعوامل المرتبطة بها وغيرها سعياً ووصولاً إلى نظرية أو إطار فكري أكثر اكتمالاً للشفافية في التقارير المالية، خاصة وأن ما قدم من إطار لشفافية الشركة ذاتها لم يكن مكتملاً ولم يطور بشكل كاف (Bushman et al. 2004, 243-4).

ويعد هذا البحث محاولة متواضعة لطرح إطار فكري للشفافية في القوائم المالية،

قد يسهم في الحكم على مستوى الشفافية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال.

## ٢-١ أهداف البحث

فى ضوء مشكلة البحث، تتحدد أهداف البحث فى هدفين رئيسيين، أولهما محاولة تقديم إطار مقترح (تأصيل فكرى) للشفافية فى القوائم المالية، يمكن استخدامه فى تحقيق الهدف الثانى وهو من جزأين، الأول الكشف عن مدى شفافية التقارير المالية لمنشآت الأعمال - وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من القوائم المالية لشركات مساهمة مصرية، والثانى الكشف عن مدى إدراك مستخدمى التقارير المالية للشفافية فى القوائم المالية - وذلك من خلال قائمة استقصاء أعدت طبقاً للإطار الفكرى المقترح.

## ٣-١ منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث، يعتمد الباحث على الجمع بين منهجين لإجراء البحث، أولهما المنهج الاستنباطى Deductive Approach وذلك فى محاولة وضع إطار فكرى (مقترح) للشفافية فى القوائم المالية، وثانيهما المنهج الاستقرائى Inductive Approach وذلك لاستقراء كل من واقع شفافية القوائم المالية لشركات مساهمة مصرية، وحالة إدراك مستخدمى التقارير المالية للشفافية المالية من خلال دراسة تطبيقية.

## ٤-١ أداة البحث

يعتمد البحث على استخدام نظرية الأدوار (1) Role Theory كأداة بحث. وتعتبر نظرية الأدوار تطوراً طبيعياً لنظرية الوكالة. ونظرية الأدوار هى نظرية سلوكية، تصف الكيفية التى يمكن من خلالها أن يتقابل سلوك إدارة المنشأة تجاه تقاريرها المالية مع توقعات أصحاب الحقوق والمصالح بها، وذلك من خلال أدوار متبادلة بين المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها.

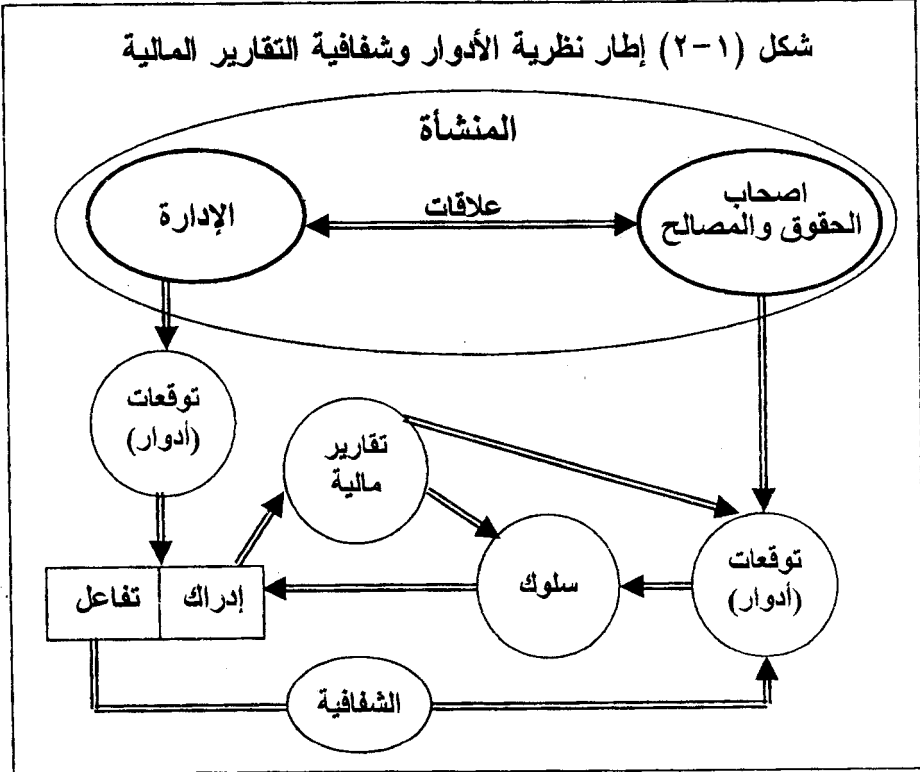
وينشأ السلوك، طبقاً لنظرية الأدوار، نتيجة عمليات تأثير متبادل بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها قائمة على علاقات وفهم متبادل ينتج عنها توقعات يمكن ترجمتها إلى سلوك. وتوقع دور طرف هو توقع سلوكه فى ضوء أدوار أو سلوك أطراف أخرى ذات علاقة. وتعد العلاقة، فى نظرية الأدوار، هى وحدة التحليل (Frink and Klimoski 2004, 9). ويتم التعامل مع علاقات الأطراف فى شكل توقعات أدوار متغيرة، فىكون هناك طرف صانع دور Role Make من خلال توقعات، وطرف مستجيب لها Role Taking بدرجة استجابة معينة يتحدد عليها سلوكه، وبالتالي سلوك صانع الدور.

(1) الأدوار هى أنماط Norms للسلوك. والنمط هو مجموعة من التوقعات بشأن ما قد يفعله طرف معين تحت ظروف معينة. وتتعلق هذه التوقعات بالمعتقدات والاتجاهات والقيم، وترتبط بالسلوك بين عدة أطراف ( المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها) (Frink and Klimoski 2004, 4-5).



وتفترض نظرية الأدوار أنه يمكن تشغيل عدد من توقعات صانعي الأدوار (أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة) معاً لإنتاج استجابة معينة من قبل إدارة المنشأة. كما تفترض أنه بمعرفة توقعات صانعي الأدوار (أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة) يمكن لإدارة المنشأة الاستجابة لها من خلال سلوك مستهدف يقابل هذه التوقعات (Frink and Klimoski 2004, 9-10).

ويوضح الشكل التالي إطار نظرية الأدوار وشفافية التقارير المالية



#### ٥-١ أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الشفافية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، والتي أصبحت مطلباً هاماً من قبل الجهات التنظيمية والمهنية ومستخدمى التقارير المالية، ومبدأ هاماً من مبادئ حوكمة الشركات. وتتبع أهمية البحث من أهمية وتزايد الاهتمام بقضية شفافية الشركة Corporate Transparency.

#### ٦-١ تنظيم البحث

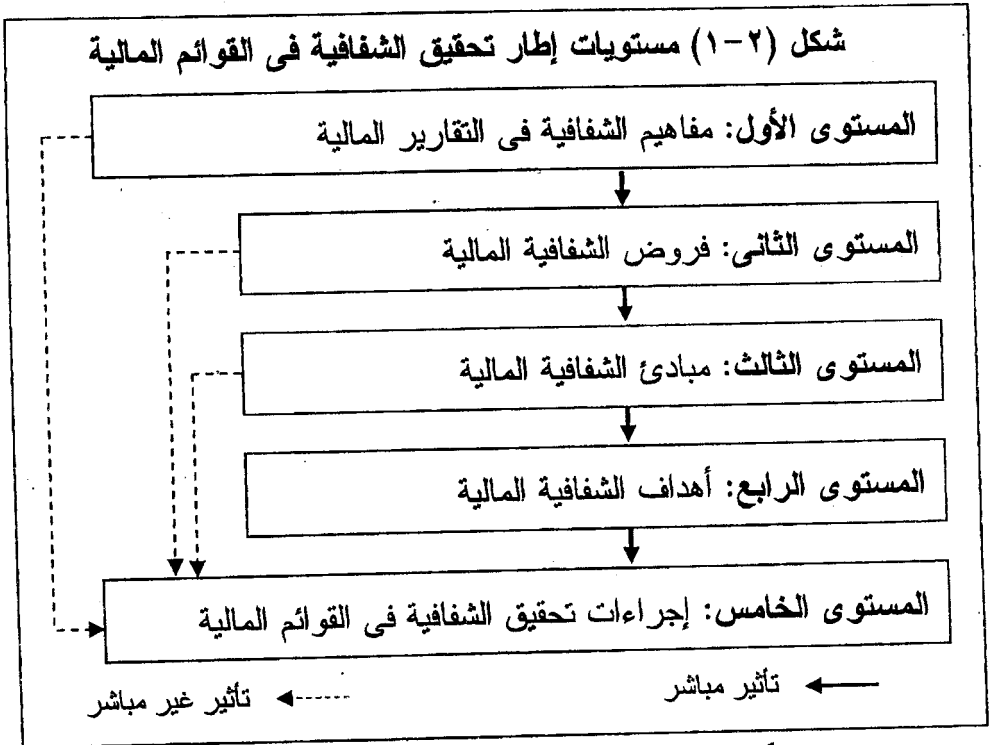
بعد استعراض مقدمة البحث، فإن البحث يتكون من مبحثين هما:  
المبحث الثانى: الإطار المقترح لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية.  
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

## المبحث الثانى: الإطار المقترح لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية

يعتمد تحقيق الشفافية فى القوائم المالية، وبالتالى شفافية التقارير المالية، لمنشآت الأعمال على وضع إجراءات محددة يمكن باتباعها تحقيق الشفافية المالية، كما يمكن استخدامها فى الحكم والتقييم.

ويتطلب وضع إجراءات لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية تحديد أهداف للشفافية تسعى المنشأة إلى تحقيقها من وراء هذه الإجراءات. ويسبق تحديد أهداف الشفافية المالية وضع مبادئ فى ظل فروض ومفاهيم للشفافية. حيث تشكل مفاهيم وفروض الشفافية الأساس الذى يمكن من خلاله صياغة أهداف الشفافية وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيقها.

وبناء على ما سبق، يتكون الإطار المقترح لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية من خمس مستويات متتالية ومتكاملة بصورها الشكل التالى:



وفىما يلى تحليلاً لكل مستوى من مستويات تحقيق الشفافية فى القوائم المالية.

### ١-٢ مفاهيم الشفافية فى التقارير المالية:

يعد ضبط مفاهيم الشفافية أمراً أساسياً لإمكانية صياغة جيدة لفروض الشفافية. والمفاهيم هى أفكار عامة أو تعميمات فكرية (ذهنية) أساسية

Broad Generalizations تقوم عليها الشفافية، وتعد أساساً لتكوين الفروض. وتمثل مفاهيم الشفافية فى التقارير المالية فى ستة مفاهيم هى:

### ١ - مفهوم شفافية الشركة Corporate Transparency

بالبحث فى متون الثقافات الإنسانية نجد أن مصطلح الشفافية يعنى الكشف أو إظهار (عدم حجب) حقيقة شئ ما. فقد جاء فى المعجم الوسيط إن شف الشئ لم يحجب ما وراءه (المعجم الوسيط، ١٩٨٥، ٤٨٧)، كما جاء فى قاموس المورد أن الشفافية Transparency تعنى كون الشئ شفافاً بمعنى جلياً واضحاً. كما وأن الشفافية بمعناها المستعار فى علم الفيزياء تعنى الشئ الشفاف الذى يمكن رؤية تصرفات الكائن أو تفاعلات المادة من خلاله.

وبالبحث فى الأدب المحاسبى نجد أن شفافية الشركة تعنى إظهار حالة الشركة لأصحاب الحقوق والمصالح بها من خلال معلومات تتصف بالجودة، كما جاء - على سبيل المثال - بالتعريفات التالية:

- "Transparency in the openness of an organization with regard to sharing information about how it operates" (GEMI 2004, 1)
- "Transparency refers to the principle of creating an environment where information about existing conditions, decisions and actions is made accessible, visible and understandable to all market participants" (Soltani 2007, 80)
- "Widespread availability of relevant, reliable information about the periodic performance, financial position, investment opportunities, governance, value and risk of publicly traded firms" (Bushman and Smith 2003, 2).
- "The availability of firm-specific information to those outside publicly traded firms" (Francis et al. 2009, 944).

شفافية الشركة نظام توفير رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية للشركة لأصحاب الحقوق والمصالح بها من خلال (إشارات) معلومات ملائمة وموثوق فيها. وهى رؤية بعيون الإدارة تضمن سلامة قرارات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة وتجنبهم أى مفاجئات بشأن هذه الحقوق والمصالح. حيث تخفض الشفافية حالة عدم التأكد بشأن تقييم مستخدمى هذه المعلومات لحالة المنشأة (Anctil et al. 2004, 159). فالشفافية بمثابة النافذة، إذا تم النظر للمنشأة كهيكل أو مبنى، التى تسمح للمعلومات بالمرور من خلالها (GEMI 2004,3).

والشفافية Real Transparency لا تعنى إتاحة معلومات عن المنشأة فحسب، وإنما إتاحة معلومات ذات منفعة لمستخدمها تساعدهم فى فهم وتقييم حالة المنشأة واتخاذ ما يلزم من قرارات تحقق مصالحهم وأهدافهم (Carey and Parker 2002,3).

وللشفافية مدى يعكس درجة أو مستوى حرية تدفق معلومات ذات جودة عن حالة المنشأة لأصحاب الحقوق والمصالح بها. ومع زيادة المدى يزداد احتمال توافر إشارات معلومات كاملة، ومع انخفاض المدى ينخفض اكتمال الإشارات حتى يضعف الأمر الذى قد يسمح بتضليل مستخدميها. ويتوقف مدى الشفافية على كمية وجودة المعلومات المنشورة والمتاحة Public Information لمستخدميها (Walther 2004, 200).

ولشفافية الشركة نوعان أساسيان هما: (Bushman et al. 2004, 209)

#### (أ) الشفافية المالية Financial Transparency

تعنى الشفافية المالية إظهار الحالة المالية الحقيقية للمنشأة والإفصاح عن جميع الحقائق المرتبطة بها وذلك طبقاً لمعايير محاسبية تتصف بالجودة. وهذا يعنى الكشف عن الحالة المالية الحالية للمنشأة وكل ما يجزى من أمور مالية أو غير مالية ذات تأثير مالى داخل المنشأة (حالى أو مستقبلى). خاصة فى ظل اعتبار أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية أصبح أكثر أهمية فى إكمال الإفصاح عن المعلومات المالية (Luo 2005, 39)، وفى ضوء الحفاظ على توازن أمور ثلاثة هى:

- الموازنة بين ما يجب الإفشاء عنه وما يحتاج إلى السرية.
- الموازنة بين تكلفة وعائد الشفافية.
- الموازنة بين الكيف والكم بشأن المعلومات التى يتم توفيرها، حيث الهدف هو توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها وليس توفير مزيد من المعلومات.
- وبناءً على ما سبق، يعتقد الباحث أن تحقيق الشفافية المالية يتطلب تحقق ما يلى:

- ١- أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية لها.
- ٢- اكتمال الإفصاح المالى بالإفصاح غير المالى اللازم.
- ٣- جودة المعايير المحاسبية المطبقة.
- ٤- جودة نظم المعلومات المحاسبية، المسؤولة عن إنتاج المعلومات.

٥- جودة نظم الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية وآليات رقابية تهدف إلى التحقق من جودة المعلومات المقررة.

٦- جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكيد المقدمة من قبل مراقبي حسابات مستقلين.

وبتحقق الشفافية المالية يتوفر لمستخدمي التقارير المالية صورة كاملة لموقف المنشأة المالي كما هي متوفرة لإدارة المنشأة (Bushman et al. 2004, 207; Gigler and Hemmer 2004, 87).

هذا يمكن قياس درجة الشفافية المالية بالمنشأة من خلال النموذج التالي:

بافتراض أن  $(X)$  متغير عشوائي، وأن تقدير  $(X)$  يعتمد على مجموعة المعلومات المتاحة للمستخدمين  $(S_0)$  والتي هي جزء من المعلومات التي لدى إدارة المنشأة  $(S_1)$ . حيث  $S_0 \in S_1$ . فإن الشفافية المالية تتحقق عند تحقق المعادلة التالية:

$$E(X/S_0) = E(E(X/S_0)/S_1)$$

حيث  $(E)$  هي القيمة المتوقعة.

ويمكن قياس درجة الشفافية المالية من خلال المعلمة  $(W)$  Parameter بالمعادلة التالية:

$$E(E(X/S_0)/S_1) = WE(X/S_1) + (1-W)E(X/S_0)$$

حيث  $(W)$  هي المعلمة التي يمكن من خلالها قياس درجة الشفافية المالية. وهي

تأخذ قيمة ما بين الواحد الصحيح والصفري. واقتربها من الصفر يعني ارتفاع درجة الشفافية المالية، واقتربها من الواحد الصحيح يعني انخفاض درجة الشفافية. وبقدر الانخفاض والابتعاد عن الواحد الصحيح (والاقترب من الصفر) بقدر ارتفاع مستوى الشفافية المالية بالمنشأة. ولا يمكن لقيمة المعلمة  $(W)$  أن تصل إلى الواحد (اللاشفافية Opaque) أو إلى الصفر (الشفافية المطلقة)، وإنما هي دائماً تأخذ قيمة تقع بين الواحد والصفري.

### (ب) شفافية الحوكمة Governance Transparency

تعنى شفافية الحوكمة إتاحة كافة المعلومات عن كفاءة نظام حوكمة الشركات<sup>(١)</sup>

والتي يمكن لأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة استخدامها في مراقبة ومساءلة الإدارة (Milier 2004, 266) وعمل الاستدلالات اللازمة عن مدى كفاءة وفعالية تصرفات الإدارة (Gigler and Hemmer 2004, 871).

ويمكن الكشف عن شفافية الحوكمة من خلال كثافة الإفصاح عن الحوكمة (آليات الحوكمة - أعضاء مجلس الإدارة - المديرين التنفيذيين - المكافآت والحوافز - حصص الملكية.....) بتقرير الشركة.

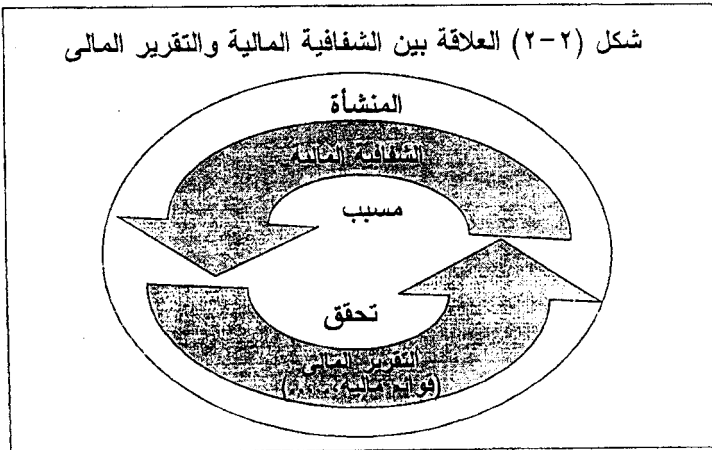
## ٢- مفهوم تقرير الشركة:

يعد تقرير الشركة وسيلة تحقيق شفافية الشركة. فالشفافية توجه Drives التقرير، والتقرير يحقق Enables الشفافية. وتعد منشآت الأعمال العديد من التقارير أهمها التقارير المالية منتج النظام المحاسبي. وتمثل القوائم المالية عصب التقارير المالية، وتشمل الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات والقوائم الأخرى والجداول الإضافية والمعلومات المبنية أو المشتقة من تلك القوائم وغيرها من معلومات إضافية مما يعد جزءاً مكملاً للقوائم المالية.

وتعد القوائم المالية ذات استخدام عام، فهي توفر معلومات مالية لمدى واسع من المستخدمين. ويفترض أن إعدادها يتم في ضوء احتياجات مستخدميها من المعلومات. وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي يحتاجها المستخدمون (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦، ١٦ فترة (٦)).

وقد تحتوى القوائم المالية على معلومات إضافية حول بنود بها، وحول مخاطر الأعمال، والموارد والالتزامات غير المعترف بها فى الميزانية، والقطاعات، وتأثير تغيرات الأسعار، وربحية السهم، ومدفوعات الأجور، وتحركات أسعار الأوراق المالية وغيرها.

وتحقق الشفافية فى التقرير المالى لمنشأة ما مشروط بتحقيق الشفافية فى قوائمها المالية. وهذا يعنى أن ضعف أو قصور الشفافية فى القوائم المالية يؤثر سلباً على تحقق الشفافية المالية. ويمكن إيضاح العلاقة بين الشفافية المالية والتقرير المالى كما بالشكل التالى:



### ٣- مفهوم أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة Significant Stakeholders

لقد فرضت الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي ضرورة استجابة منشآت الأعمال لاحتياجات أصحاب المصالح بها حتى يمكنها البقاء والنمو. وقد تطلبت هذه الاستجابة ضرورة تحول بؤرة اهتمام المنشأة من المساهمين Shareholders إلى الاهتمام بأصحاب الحقوق والمصالح بها Stakeholders. وقد صاحب هذا التحول تغير النظرة إلى مجلس إدارة المنشأة من اعتباره وكيلاً عن مستثمرين إلى اعتباره وكيلاً عن أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة - بشكل مباشر للبعض (كالمستثمرين وأصحاب العقود من الموردين والدائنين والمقرضين وغيرهم، وبشكل غير مباشر للبعض الآخر (كالمستثمرين المحتملين، والهيئات الحكومية - كمصلحة الضرائب وغيرها) - استجابة للنظرة الجديدة التي جاءت بها حوكمة الشركات والتي ركزت على حماية حقوق أصحاب المصالح بمنشآت الأعمال كمبدأ حوكمة أساسى.

ونقد فرض ما سبق، على منشآت الأعمال عبء تحديد أصحاب المصالح بها حتى يمكنها تحديد احتياجاتهم من المعلومات وتحقيق مستوى الشفافية اللازم لتلبيتها بغرض إنشاء والمحافظة على علاقات جيدة معهم.

ويتطلب تحديد أصحاب المصالح بمنشأة ما قيام المنشأة بمسح لكل أصحاب

المصالح بها بهدف:

- (أ) تطوير قائمة شاملة بكل أصحاب المصالح الذين تربطهم علاقات بالمنشأة.
- (ب) تجميع المعلومات الأساسية عن طبيعة علاقة أصحاب المصالح بالمنشأة.
- (ج) تحديد أصحاب المصالح الرئيسيين بالمنشأة Significant Stakeholders.
- (د) تجميع المعلومات الإضافية عن أهداف وتوقعات أصحاب المصالح الرئيسيين بالمنشأة وحالة العلاقة معهم.

فمن غير المتوقع أن تستطيع المنشأة مقابلة كل توقعات أصحاب المصالح بها، لذا يتم تحديد من له أهمية أو تأثير على المنشأة، كما يتم تحديد منافع وتكاليف علاقتهم بالمنشأة. ومن أبسط مداخل تحديد أصحاب المصالح الرئيسيين المدخل الذى اقترحه (Kochan and Rubenstein, 2002) والذي يحدد أصحاب المصالح بالمنشأة بأنهم الأشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) الذين يتصفون بخاصية أو أكثر من الخصائص الثلاث التالية: (GEMI 2004,25):

أ- تقديم موارد ضرورية لاستمرار نجاح المنشأة.

ب- التأثير (المعنوى) على أداء المنشأة.

ج- التأثير (المعنوى) بأداء المنشأة.

ويرتبط بمفهوم أصحاب المصالح بالمنشأة مفهومين آخرين هما:

#### ٤- مفهوم الحق فى المعرفة (GEMI 2004, 5) Right- to- Know

ويعنى مفهوم الحق فى المعرفة حق أصحاب المصالح بالمنشأة فى معرفة حالة المنشأة، خاصة المالية. وقد فرض هذا المفهوم ضغوطاً، من خلال قنوات رسمية عديدة، لتحقيق شفافية الشركة. ويقدر ضعف قدرة أصحاب المصالح بمنشآت الأعمال على تحديد احتياجاتهم من المعلومات، يزداد الطلب على رفع درجة أو مستوى الشفافية بالتقارير المالية.

#### ٥- مفهوم ثقة أصحاب المصالح بالمنشأة:

تعد ثقة أصحاب المصالح بمنشأة ما أساس نجاحها ونموها. ويكتسب أصحاب المصالح الثقة بالمنشأة بتحقيق الشفافية والإفصاح عن معلومات ذات جودة تكشف عن اتساق تصرفات المنشأة مع تعهداتها والتزاماتها. كما أن توفير معلومات ذات جودة قد يؤثر ايجابياً على جودة قرارات مستخدميها مما يسهم فى تعزيز ثقتهم بالمنشأة. وتتعدد منافع ثقة أصحاب المصالح بمنشأة ما من تحسين السمعة أو الشهرة وتخفيض مخاطر السوق وجذب رأس المال المادى والبشرى وزيادة الحصص السوقية وتحسين العلاقات مع الجهات الرقابية والتنظيمية وغيرها.

وتساهم الشفافية المالية فى بناء الثقة فى التقارير المالية، حيث تعد الشفافية أداء فعالة فى تخفيض مخاطر الأعمال Business Risk، خاصة المخاطر المرتبطة بفقد الثقة (GEMI 2004, 8). كما تساعد الشفافية المالية على تحقيق جودة التقارير المالية، خاصة فى وجود هيكل حوكمة ونظم رقابية فعالة، فيقل الخطر المرتبط باستخدام التقارير المالية Financial Reporting Users' Risk وتزيد ثقة أصحاب المصالح فى التقارير المالية لمنشآت الأعمال (El-Gazzar 2006,2).

#### ٦- مفهوم منفعة المعلومات لمستخدميها:

تعد خاصية فائدة المعلومات الواردة فى التقارير المالية لمستخدميها أساس تحقيق الشفافية المالية. وحتى تكون المعلومات الواردة فى التقارير المالية مفيدة للمستخدمين فإنها يجب أن تتصف بثلاث خصائص أساسية (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦،



- الملائمة: وتعنى الملائمة أن تكون المعلومات ذات تأثير على قرارات مستخدميها.
- الموثوقية: وتعنى أنه يمكن لمستخدمى المعلومات الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات. وتعد دقة المعلومات الواردة فى التقارير المالية شرط لإمكانية الاعتماد عليها. ودقة المعلومة تعنى صدقها بما يضمن عدم تضليل مستخدميها.
- القابلية للفهم: وتعنى هذه الخاصية أن تكون المعلومات قابلة للتفسير المباشر. ولن يتحقق ذلك إلا بالشفافية مع توافر قدر من المعرفة المحاسبية لمستخدمى معلومات التقارير المالية.

## ٢-٢ فروض الشفافية المالية Financial Transparency Postulates

تقوم الشفافية فى القوائم المالية على مجموعة من الفروض تمثل افتراضات Assumptions ومعتقدات بمتطلبات أساسية لتحقيق الشفافية المالية. وتتمثل هذه الفروض الأساسية فيما يلى:

١- تتبنى إدارة منشأة الأعمال الشفافية كتعهد أو التزام عليها.

أن ممارسة منشأة ما للشفافية يتوقف على اتجاهها (ثقافتها Corporate Culture) نحو الشفافية (شفافية القيادة - شفافية الموارد البشرية - شفافية إدارة المعرفة الشفافية المالية.....). ويتطلب تحقيق الشفافية توافر قيادة إدارية واعية بها وبأهميتها تعمل على تفعيلها من خلال تنمية وعى الموارد البشرية بها وبكيفية تطبيقها وفرض آليات للتطبيق (2, 2004, GEMI). فضلاً عن دعم وتطوير النظام القانونى واللوائح الداخلية بالمنشأة، وتطوير آليات واضحة يتم بمقتضاها تطبيق تلك القوانين واللوائح.

ويعد التزام إدارة المنشأة - على كافة مستوياتها الإدارية - بالشفافية أساس تحقيق الشفافية. ويفرض هذا الالتزام على المنشأة تخطيط وتنفيذ استراتيجية لتحقيق الشفافية، تتضمن الشفافية المالية، مع ضمان تفعيلها من خلال إجراءات واضحة ومعلنة فى وجود آلية مساءلة، وفى إطار من التحسين المستمر لمستوى الشفافية.

هذا ولا يتعارض تفعيل الشفافية مع تطبيق آليات أمن المعلومات التى تضمن حجب البيانات والمعلومات التى تفوق مخاطر إفشاؤها أهمية وصولها لمستخدميها.

٢- تطبق إدارة منشأة الأعمال معايير محاسبية ذات جودة

تعد القوائم المالية لمنشآت الأعمال فى إطار معايير محاسبية مقرر. ويتوقف تحقق الشفافية فى القوائم المالية على مدى جودة المعايير المحاسبية المطبقة. ويتحقق

للمعايير المحاسبية المقررة الجودة عندما ينتج عن تطبيقها معلومات ملائمة يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها (Knutson and Napolitance 1998, Wulff and Koski- Grafer 1998). فجودة المعايير المحاسبية المطبقة شرطاً لجودة المعلومات الناتجة عن التطبيق Quality of Information، وجودة المعلومات متطلب أساسي لتحقيق الشفافية. فإذا كانت المعايير المحاسبية بمثابة الكاميرا التي تنتج عنها صورة (القوائم المالية)، فإن جودة معلومات القوائم المالية (الصورة) محكومة بجودة المعايير المحاسبية المطبقة (Levitt 1998,80).

### ٣- تلتزم إدارة منشأة الأعمال بممارسات حوكمة جيدة

لقد قامت حوكمة الشركات على عدة مبادئ، كان أهمها مبدأ الشفافية والإفصاح، والذي يعد في اعتقاد الباحث، أساس تحقيق مبادئ الحوكمة الأخرى، كحماية حقوق أصحاب المصالح، والمعاملة العادلة للأطراف ذات المصالح بالمنشأة، وتحقيق عدالة مسؤوليات مجلس الإدارة<sup>(1)</sup>. ويعد التزام المنشأة بممارسات حوكمة جيدة أساس تفعيل الشفافية في التقارير المالية<sup>(2)</sup>.

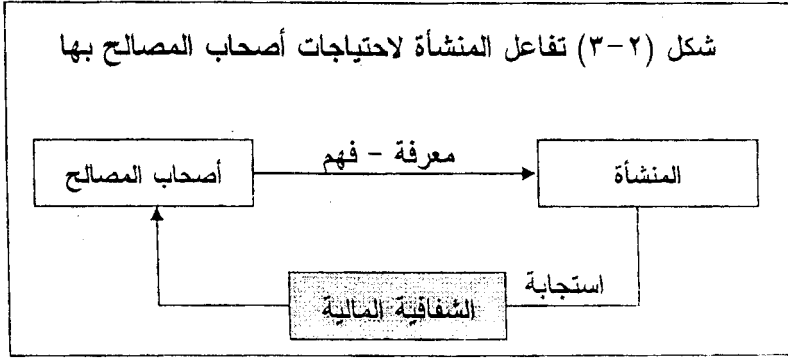
فممارسات الحوكمة الجيدة تدعم الشفافية والإفصاح المالي (Soltani 2007, 82-83)، فتعمل على توفير معلومات يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها بشأن مركز المنشأة المالي ونتائج أعمالها، كما تعمل على تحفيز إدارة المنشأة على العمل نحو تعظيم قيمة المنشأة (Bushman and Smith 2009, 1).

### ٤- استجابة إدارة المنشأة للحوار Responsive Dialogue مع أصحاب المصالح بها.

لكي تحقق الشفافية الغرض منها فلا بد للمنشأة من معرفة وفهم احتياجات أصحاب المصالح بالمنشأة من المعلومات حتى يمكن للمنشأة الاستجابة لها من خلال الشفافية المالية. وهذا يعني أن تحقيق الشفافية المالية يقوم على تطبيق مدخل تدفق المعلومات في اتجاهين، كما يوضحه الشكل التالي:

(1) لقد تضمنت القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، التي أعدتها هيئة سوق المال المصرية في ٢٠٠٦/١١، قواعد تنفيذية للشفافية والإفصاح بشأن الشركات المعيدة بها. وقد اعتبرت الهيئة التزام الشركات بهذه القواعد شرطاً ضرورياً لاستمرار قيدها.

(2) من ممارسات الحوكمة الجيدة بالمنشآت إنشاء وتكوين لجان مراجعة كفاءه وفاعله تستطيع ان تلعب دوراً مؤثراً في تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية من خلال ما يلي:  
- المحافظة على نزاهة عملية إعداد التقارير المالية، إذ يتعين على لجنة المراجعة دراسة الحسابات والتقارير المالية والتأكد من عدالة عرض المعلومات بها واكتمال الإفصاح وتحقيق الشفافية قبل تقديمها لمجلس الإدارة.  
- المحافظة على حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة.  
- العمل كحلقة وصل بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها.



فتحقيق الشفافية المالية يتطلب من المنشأة أن تسمح بتبادل مثير للأفكار يفعل عملياً، ويقود إلى اعتبار عادل لوجهات النظر البديلة (المعاملة العادلة لأصحاب المصالح بالمنشأة)، ويدعم من قدرة المنشأة على توفير المعلومات المفيدة التي يحتاجها أصحاب المصالح بها حتى يمكن للمنشأة أن تنشأ وتحافظ على علاقات جيدة معهم.

#### ٥- تلتزم منشأة الأعمال بسياسة واضحة للنشر

أن تحقق الشفافية في التقارير المالية يتطلب التزام المنشأة بسياسة واضحة للنشر تضمن وصول المعلومات إلى أصحاب المصالح في وقت واحد، وتكفل علانية المعلومات في الوقت المناسب، وتمنع الداخليين (الإدارة والعاملين داخل المنشأة) من تحقيق أي مزايا شخصية - مثل منع حدوث عمليات التجارة الداخلية Insider Trading لأسهم المنشأة المدرجة في البورصة من قبل التنفيذيين العاملين بالمنشأة المطلعين قبل غيرهم على نتائج المنشأة المالية - وتحقق الإفصاح المنظم والوقتي والعادل لكل المستخدمين. كما تضمن، أيضاً، أن كافة البيانات والمعلومات التي تقوم المنشأة بإعلانها للبورصة أو للصحف اليومية يتم إعلانها في ذات الوقت على الصفحة المعلوماتية للمنشأة، فضلاً عن الإفصاح عن أية معلومات بالخارج ومحلياً في آن واحد وبدون تأخير.

#### ٦- جودة المراجعة والفحص وخدمات التحقق الأخرى

تقوم الشفافية المالية على جودة المعلومات المتاحة لمستخدميها، وأحد خصائص الجودة هو إمكانية الاعتماد عليها. وخاصية إمكانية الاعتماد Reliability ترتبط بقوة نظام الرقابة الداخلية وكفاءة عمل المراجعة الداخلية، والتي تتوقف بشكل أساسي على

تصميم وتطبيق نظم رقابة تتسق مع ما تقدمه الإدارة من تأكيدات بشأن قوائمها المالية.

كما يلعب المراجع الخارجي عند مراجعته وفحصه للقوائم المالية السنوية والفترية دوراً في إضفاء المصداقية Credibility لمعلوماتها. ويعد تقرير مراقب الحسابات جزءاً مكملاً للتقرير المالي للمنشأة، يسهم جوهرياً في تحسين العلاقة بين أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة والإدارة، ويحسن من عملية الاتصال بين المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها<sup>(1)</sup>.

## ٢-٢ مبادئ الشفافية المالية

في ضوء ما تم عرضه من فروض الشفافية المالية، فإن الباحث يعتقد بأن هناك مجموعة من المبادئ تمثل قواعد عمل أساسية وتعتبر مقومات رئيسية لتحقيق الشفافية في القوائم المالية، وهذه المبادئ هي:

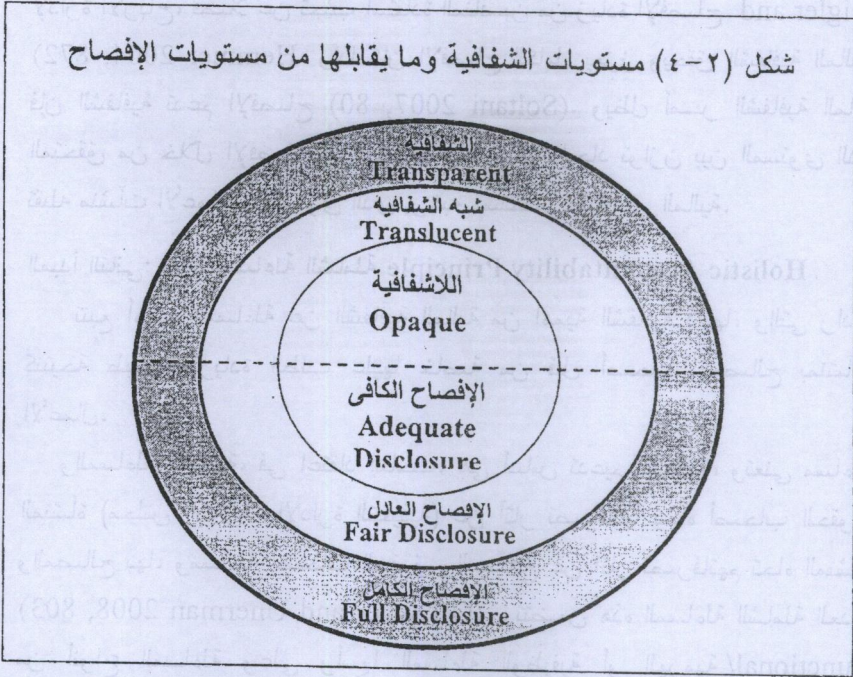
### المبدأ الأول: مبدأ الإفصاح الكامل

يعنى الإفصاح الكامل أن تشمل القوائم المالية كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق عن حالة المنشأة المالية، سواء كان ذلك في صلب القوائم المالية ذاتها أو كملاحظات أو كمعلومات إضافية مرفقة بالقوائم المالية. ولقد استخدمت معايير المحاسبة المصرية مصطلح الإفصاح بمعناه الواسع ليشمل كافة المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية أو تلك التي تضمنتها الإيضاحات والقوائم والجداول الإضافية وغيرها.

ويختلف الإفصاح عن الشفافية، فهو يشير إلى عملية توفير المعلومات اللازمة عن منشأة ما للمستخدمين (Van and Koen 2000, 1). وتحدد كفاءة عملية التقرير المالي لمتنشات الأعمال بكل من الشفافية المالية والإفصاح (Soitani 2007, 80). ويعتقد الباحث، أن هناك ثلاثة مستويات للشفافية في القوائم المالية يقابلها ثلاثة مستويات للإفصاح، بصورها الشكل التالي:

(1) أن الأزمات المالية التي شهدتها اقتصاد سوق رأس المال، أوائل عام ٢٠٠٢، هزت ثقة أصحاب المصالح في دور المراجع الخارجي في المجتمع، وعلى المراجع الخارجي العمل على استعادة هذه الثقة من خلال تحقيق الشفافية في تقريره، والتي تتطلب المزيد من العناية المهنية الواجبة.

شكل (٢-٤) مستويات الشفافية وما يقابلها من مستويات الإفصاح



ويوضح الشكل السابق، أن تبنى منشآت الأعمال لمستوى الإفصاح الكافي Adequate Disclosure، الذي يفترض أدنى مستوى من الإفصاح تكون معه القوائم المالية غير مضللة، لا يحقق الشفافية<sup>(١)</sup>. في حين أن مستوى الإفصاح الكامل، الذي يقوم على عرض جميع المعلومات الملائمة ويحقق في ذات الوقت ما يهدف إليه الإفصاح العادل من معاملة متساوية لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الذي يحقق الشفافية المالية.

ولا يعني الإفصاح الكامل عرض معلومات زائدة تؤدي إلى تشويه أو صعوبة فهم معلومات القوائم المالية، وإنما يعني عرض كل ما هو مفيد لتحقيق فهم مستخدمي القوائم المالية لمنشآت الأعمال. وبالطبع فإن الإفصاح الكامل يجب أن يكون كافياً وعادلاً، لكن الإفصاح العادل أو الإفصاح الكافي ليس كاملاً.

ولقد استقر الفكر المحاسبي على أن منشآت الأعمال لا تعمل على زيادة مستوى الإفصاح إلا استجابة لضغوط مهنية أو قانونية أو تنظيمية أو غيرها، تجنباً لزيادة المسؤولية الناتجة عن زيادة الإفصاح، ولتجنب زيادة تكلفة الإفصاح، وإيقاء الفرصة

(١) يعتقد الباحث، أن تحول منشآت الأعمال من مستوى الإفصاح الكافي إلى مستوى الإفصاح العادل قد لا يحقق المستوى من الشفافية اللازم لمستخدمي القوائم المالية نظراً لأن كلا المستويين إنما يقوم على توفير معلومات عند الحد الأدنى، وأن كان المستوى الثاني يسعى لتحقيق معاملة متساوية للمستخدمين (عدالة الإفصاح لجميع المستخدمين) فإن فهم المستخدمين للمعلومات يظل متوقفاً، بدرجة كبيرة، على تفسيرهم لها.

إدارة الأرباح، فضلاً عن تجنب استفادة المنافسين من زيادة الإفصاح (Gigler and Hemmer 2004, 872). وإذا كان الإفصاح الكامل يعزز ويحقق الشفافية المالية، فإن الشفافية تدعم الإفصاح (Soltani 2007, 80). ويظل أمر الشفافية المالية المتحقق من خلال الإفصاح أمراً خلافياً يحتاج إلى إيجاد توازن بين المستوى الذي تقبله منشآت الأعمال والمستوى الذي يرغبه مستخدمى التقارير المالية.

### المبدأ الثانى: مبدأ المساءلة الشاملة Holistic Accountability Principle

تتبع أهمية المساءلة عن الشفافية المالية من أهمية الشفافية ذاتها، والتي زادت كنتيجة طبيعية لزيادة الطلب عليها خاصة من قبل أصحاب المصالح بمنشآت الأعمال.

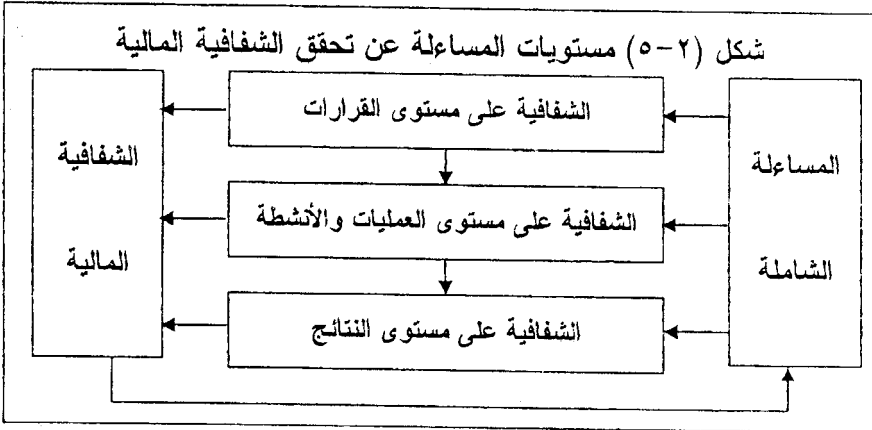
والمساءلة الشاملة، فى اعتقاد الباحث، هى أساس تدعيم الشفافية، وتعنى مساءلة المنشأة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) عن آثار تصرفاتها تجاه أصحاب الحقوق والمصالح بها، ومساءلة أصحاب الحقوق والمصالح عن آثار تصرفاتهم تجاه المنشأة (O'Dwyer and Unerman 2008, 803). وتتضمن هذه المساءلة الشاملة العديد من أنواع المساءلة وعلى رأسها المساءلة الوظيفية أو الهرمية/Functional Self Accountability والمساءلة الذاتية Hierarchical Accountability والمساءلة بين القرناء (الشركات المماثلة) Peer Accountability وغيرها من أنواع المساءلة داخل ممارسات المساءلة الشاملة.

وكأى نظام للمساءلة فهو يقوم على أطراف للمساءلة تكون فيها المنشأة، فى الأساس، الوكيل، ويكون أصحاب المصالح بها هم الأصلاء. ويحق للأصلاء مساءلة الوكيل، كما يحق لهم مساءلة غيرهم من الأصلاء عن ما يقومون به من تصرفات قد تضر بالمنشأة وبحقوقهم ومصالحهم بها.

وتوجه المساءلة الشاملة المنشأة نحو إدراك أن كل شخص له علاقة بالمنشأة قد يملك الحق فى المشاركة فى قرارات أو شئون المنشأة التى تؤثر على هذه العلاقة، كما قد يسأل هذا الشخص عن آثار تصرفاته تجاه المنشأة. فعلى سبيل المثال، قد يسأل المساهمين عن تصرفاتهم التى تحدث فى سوق الأوراق المالية من عمليات بيع أسهم المنشأة إذا كان لذلك أثراً معنوياً على المنشأة (O' Dwyer and Unerman 2008, 804).

ومساءلة المنشأة عن حقوق الشفافية المالية هى، فى الأساس، مساءلة عن شفافية النتائج ولكن فى ضوء السلوك والقرارات والمعايير والإجراءات والأنشطة والعمليات

وكل ماله تأثير معنوي مباشر وغير مباشر عن ما حدث من نتائج<sup>(١)</sup>. فمن منطلق أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية باعتبارها إكمالاً للإفصاح عن المعلومات المالية (Luo 2005,39)، فإن المساءلة عن الشفافية في القوائم المالية لا تشمل المساءلة عن نتائج العمليات والمركز المالي فحسب، وإنما تشمل شفافية السلوك والقرارات (تشغيلية واستراتيجية) والعمليات والأنشطة، بهدف التحقق من إتاحة كافة المعلومات الضرورية بشأن أداء الشركة ومركزها المالي وفرص الاستثمار المتاحة والحوكمة والقيمة والمخاطر والسياسات والبرامج وعلاقات العمل وغيرها. فالتركيز على شفافية النتائج دون شفافية السلوك المصاحب لها قد يفسر في النهاية بعض السلوك غير الخلقى وغير القانوني والذي قد يكون وراء ما شهدته منشآت الأعمال من أزمات مالية. وعلى ذلك، فإن المساءلة عن تحقق الشفافية المالية تشمل ثلاث مستويات، على الأقل، يصورها الشكل التالي:



ومن المفترض أن تكون هناك نقطة توازن مثلى بين المساءلة عن شفافية النتائج ومسبباتها. وتدعم المساءلة والشفافية بعضهما بالتبادل، فبالمساءلة يمكن إدراك وملاحظة وفهم سلوك المنشأة تجاه الشفافية المالية، كما أن الإدارة تعلم أن بالشفافية تصبح تصرفاتها ومبررات تصرفاتها معلنة ومفهومة من قبل أصحاب المصالح بها. (Hall et al. 2009, 407).

المبدأ الثالث: مبدأ استمرارية تفاعل المنشأة مع أصحاب المصالح بها  
إن قيام واستمرار علاقة أصحاب المصالح بمنشأة ما يتوقف على حدوث تفاعل متبادل بين المنشأة وأصحاب المصالح بها. ويتطلب هذا التفاعل تدفق معلومات في

(١) نظام مساءلة المنشأة عن الشفافية في التقارير المالية هو مجموعة من الإجراءات الموضوعية التي تدعم الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية. ويجب أن تشعر المنشأة بمسئوليتها عن تحقيق الشفافية، فالمسئولية أساس المساءلة (Frink and Klimoski 2004,4)

الاتجاهين (من المنشأة إلى أصحاب المصالح بها والعكس). فالعلاقة بين المنشأة وأصحاب المصالح بها هي أساس مدخل المنشأة للشفافية. والشفافية هي أساس بناء المنشأة لعلاقات منتجة مع أصحاب المصالح بها. ونجاح الشفافية المالية في تحسين العلاقات بأصحاب المصالح بمنشأة ما يتوقف على فهم إدارة المنشأة لأهداف وتوقعات وحاجة ورغبة أصحاب المصالح بها للمعلومات، إضافة إلى فهم الديناميكية التي تقود هذه العلاقات. ويتطلب هذا الفهم استمرار تفاعل طرفي المنشأة وأصحاب المصالح بها حتى يمكن فهم المخاطر والفرص المصاحبة لهذه العلاقات. ولا تخرج علاقة أصحاب المصالح بالمنشأة عن أربعة أنواع من العلاقات هي (GEMI 2004,26):

أ- علاقة إيجابية<sup>(1)</sup>: ناتجة عن شعور وتصرف إيجابي من قبل صاحب المصلحة تجاه المنشأة.

ب- علاقة متقلبة: ناتجة عن شعور إيجابي من صاحب المصلحة تجاه المنشأة لكنها لا تترجم بالضرورة إلى سلوك أو تصرفات إيجابية.

ج- علاقة مؤقتة: Captive يتعامل من خلالها صاحب المصلحة مع المنشأة لحين البحث عن منشأة أخرى وذلك بسبب شعور سلبي تجاه المنشأة، مثل عميل مضطر للتعامل مع المنشأة حتى إنهاء التعاقد والبحث عن منشأة بديلة.

د- علاقة سلبية: ناتجة عن شعور وتصرف سلبي تجاه المنشأة يفرض مخاطر عالية تهدد قيمة المنشأة.

وعلى المنشأة الحفاظ على العلاقات الإيجابية وتحسين العلاقات غير الإيجابية من خلال اتصال وفهم لحاجة ورغبة أصحاب المصالح بها، والاستجابة لها من خلال شفافية مالية توفر لأصحاب المصالح بالمنشأة المعلومات التي يحتاجونها، والتي بدورها يمكن أن تحسن العلاقات معهم.

#### المبدأ الرابع: مبدأ الأهمية النسبية

يتوقف تفعيل مبادئ الشفافية المالية، وعلى رأسها مبدأ الإفصاح الكامل، على تفعيل مبدأ يسمى بمبدأ الأهمية النسبية. فتقرير ما يجب على منشأة ما إتاحة من معلومات لأصحاب الحقوق والمصالح بها يتوقف على أهميتها النسبية. وأساس تحديد

(1) تنشأ العلاقة الإيجابية من تحول اهتمام أصحاب المصالح بالمنشأة، نتيجة الاطمئنان للمنشأة الناتج عن وجود حوكمة داخلية ونظم رقابية ودليل سلوك وتصرفات متسقة طبقاً لقيم وغايات محددة، إلى اتصال بالمنشأة قائم على الاعتقاد بإمكانية التعامل الجيد مع المنشأة، ثم يتحول هذا الاعتقاد إلى اعتماد على المنشأة من خلال ارتباط أو مشاركة. يملك خلالها صاحب المصلحة تأثيراً مباشراً على سلوك المنشأة. تقوم على الثقة في المنشأة. ولن تقوم الثقة إلا على الشفافية. كما وأن درجة الشفافية دالة لمستوى الثقة المتبادل بين المنشأة وأصحاب المصالح بها (GEMI 2004,3).



الأهمية النسبية لبيان أو معلومة هو تأثيرها على تقييم أصحاب الحقوق والمصالح بمنشأة ما لحالتها المالية. وهناك نوعان من الأهمية النسبية، أهمية نسبية مالية Financial Materiality حيث يكون للبيان أو المعلومة أثراً مالياً، كأن يكون للبيان تأثيراً على صافي دخل المنشأة أو أصولها أو مبيعاتها أو غير ذلك. أما النوع الثاني فهو الأهمية النسبية غير المالية Non Financial Materiality، حيث يكون للبيان أو المعلومة غير المالية تأثيراً على فهم أصحاب الحقوق والمصالح بمنشأة ما لحالتها المالية، كأن يكون للبيان أو المعلومة تأثيراً على تقييم الأصول أو الالتزامات أو قدرة المنشأة على الاقتراض أو الاستمرار أو غير ذلك.

#### المبدأ الخامس: مبدأ المخاطر والفرص (GEMI 2004, 20)

يحمل تحقيق الشفافية في القوائم المالية عدداً من المخاطر، كما يخلق للمنشأة العديد من الفرص. ويجب على المنشأة العمل على تقدير المخاطر والفرص المحتملة لتحقيق الشفافية المالية، والعمل على إحداث توازن بينها.

وتتعدد المخاطر المرتبطة بتحقيق الشفافية المالية والتي من أهمها ما يلي:-

#### (أ) تكاليف تحقيق الشفافية المالية.

هناك تكاليف لتحقيق الشفافية في التقارير المالية. فتحقيق الشفافية المالية يستنفذ وقتاً وموارد تتحملها المنشأة. كما وأن تكلفة تحقيق الشفافية المالية ليست مالية فحسب، وإنما تشمل تكلفة فرصة مضاعة لتطوير موارد بشرية (محاسبين- مراجعين داخليين- قانونيين....) قادرة على الاستجابة لمتطلبات الشفافية المالية (Bushman and Smith 2009,1).

وعلى المنشأة تقدير تكاليف تحقيق الشفافية في القوائم المالية لضمان أنها

لا تتخطى المنافع المحتملة منها (Ancil et al. 2004, 161).

(ب) احتمال وصول المنافسين إلى معلومات قد تحقق ميزة لهم.

(ج) إظهار بعض تصرفات المنشأة غير الايجابية أو ذات الأثر السلبي على تقييم

أصحاب الحقوق والمصالح للمنشأة، والتي قد تعرض المنشأة لمخاطر فرض

عقوبات أو اتخاذ قرارات قانونية ضدها.

كما يمكن للشفافية المالية أن تخلق فرصاً للمنشأة منها ما يلي:

- إنشاء والمحافظة على علاقات جيدة مع أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة.

- تعزيز قدرة المنشأة على مواجهة الأزمات المالية، وتدعيم قدرتها على

الاستمرار.

- تدعيم كفاءة أسواق رأس المال.
- تحسين علاقة المنشأة بالهيئات التنظيمية والرقابية وغيرها.
- جذب جهات التمويل ورأس المال المادى والبشرى.
- بناء هيكل حوكمة ونظام مساءلة داخلية فعال.

#### ٢-٤ أهداف الشفافية المالية:

للشفافية المالية هدفين رئيسيين، أولهما يتعلق بأصحاب المصالح بالمنشأة، والثانى يتعلق بالمنشأة ذاتها. والهدفان يدعمان بعضهما البعض، وهما:

(أ) حماية حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة Stakeholders Equity

(ب) الحفاظ على قيمة المنشأة Business Value

حيث تساعد الشفافية المالية أصحاب المصالح بمنشأة ما على فهم حالة المنشأة المالية، فضلاً على تدعيم قدرتهم على تقييم أداءها ومراقبة إدارتها. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابى على قدرة أصحاب المصالح بمنشأة ما على اتخاذ قرارات مناسبة تجاه المنشأة وتجاه علاقتهم بها، فضلاً على تدعيم قدرتهم فى التأثير على قرارات المنشأة التى تؤثر على مصالحهم، خاصة مع ما قد تقدمه الشفافية المالية من مساعدة أصحاب المصالح بالمنشأة فى فهم والتنبؤ بقراراتها المستقبلية (Soltani 2007,80).

وتحقق الشفافية المالية الحفاظ على قيمة المنشأة بوسيلتين، الأولى حماية قيمة الأصول غير الملموسة Intangible Assets كالشهرة والسمعة وولاء العملاء والعلامة التجارية وقيمة الأصول المعرفية Knowledge Assets وغيرها (GEMI 2004,6)، وذلك عن طريق الحفاظ على ثقة أصحاب المصالح بالمنشأة. ويكتسب أصحاب المصالح الثقة فى المنشأة من خلال الشفافية المالية والإفصاح عن معلومات ذات جودة تكشف عن اتساق تصرفات المنشأة مع تعهداتها والتزاماتها. ومع زيادة الثقة تنخفض المخاطرة فتستطيع المنشأة زيادة حصتها السوقية واجتذاب الجهات المانحة للتمويل وتحسين العلاقات مع الجهات التنظيمية وغيرها، وكلها عوامل قد تحافظ على قيمة المنشأة حتى فى أوقات الأزمات (GEMI 2004,8)، بل ويمكن لها أن تضيف قيمة للمنشأة.

أما الوسيلة الثانية، والتى قد تحقق الشفافية المالية من خلالها الحفاظ على قيمة المنشأة، فتتمثل فى أن الشفافية المالية قد تمثل حافزاً قوياً للإدارة على تحسين أداءها، خاصة مع إدراكها أن تصرفاتها ونتائج هذه التصرفات ستكون معلنة لأصحاب

المصالح بها وفي ضوء مقاييس للصناعة والمنشآت المناظرة. كما أن تحقق الشفافية المالية لن يدع إدارة المنشأة أن تسيء تمثيل الحالة المالية الحقيقية للمنشأة. وهو ما يمكن توضيحه من خلال النموذج التالي<sup>(1)</sup>:

بافتراض أن إدارة منشأة ما، بصفتها وكيلاً عن أصحاب المصالح بالمنشأة، نستطيع بذل جهد (e) عند مستوى معين (n) (حيث: Low (L) = n = [ (h), median (m), high (h) )، فإن هذا المستوى من الجهد يستطيع أن يؤثر على القيمة المتوقعة للمنشأة (V) كما يلي:

$$e \in (e_L, e_m, e_h) \text{ حيث } V_{e_L} < V_{e_m} < V_{e_h}$$

ويعكس هذا الجهد إشارات (X) لأصحاب المصالح بالمنشأة مرتبطة بقيمة المنشأة، وتتوقف جودة الإشارات على درجة شفافية التقارير المالية (T) (حيث: T = [Low (L), high (h)]، وذلك كما يلي:

أولاً: في حالة تحقق الشفافية (T<sub>h</sub>).

فإن قيمة المنشأة (V) ستكون مرتبطة بمستوى الجهد المبذول من قبل الإدارة (e<sub>n</sub>) كما يلي:

$$V(T_h / e_h) > V(T_h / e_m) > V(T_h / e_L)$$

ثانياً: في حالة عدم تحقق الشفافية (T<sub>L</sub>)

ينشأ احتمال أن تكون قيمة المنشأة (V) غير مرتبطة بالجهد الفعلي المبذول من قبل الإدارة (e<sub>n</sub>). وهو ما يعنى احتمال قيام الإدارة (الوكيل) بتمثيل غير حقيقى لحالة المنشأة. وعلى ذلك فإن:

$$V(T_L / e_L) = V(T_L / e_m) = V(T_L / e_h)$$

ومع تحقيق الشفافية تتوافر إشارات جيدة (X<sub>n</sub>) عن أداء إدارة المنشأة (e<sub>n</sub>) وبالتالي عن قيمة المنشأة (V)، أما مع ضعف الشفافية فقد تتوافر إشارات غير حقيقية (X̄<sub>n</sub>) عن أداء الإدارة. وبناء على ذلك فإن:

$$V(T_h / X_n, e_n) \neq V(T_L / \bar{X}_n, e_n)$$

<sup>(1)</sup> يعتبر هذا النموذج امتداداً لنموذج كل من: (Fudenberg and Tirole 1990, Gigler and Hammer 2004)

وهذا يعنى أن تحقيق الشفافية يحفز الإدارة على بذل الجهد نظراً لما توفره الشفافية من إشارات جيدة (حقيقية) عن الأداء، وسيودى ذلك إما إلى الحفاظ على قيمة المنشأة أو تحسينها. أما فى حالة ضعف الشفافية، فإن الإدارة تستطيع إرسال إشارات غير حقيقية عن قيمة المنشأة بغض النظر عن الجهد المبذول<sup>(١)</sup>. وهو ما يعنى أيضاً، أنه مع تحقيق الشفافية المالية ( $T_h$ ) يدرك كل من أصحاب المصالح بالمنشأة (الأصيل) وإدارة المنشأة (الوكيل) الإشارات التى توفرها القوائم المالية للمنشأة، بينما عندما تتخفض الشفافية تستطيع الإدارة أن تحجب بعض الإشارات وترسل إشارات من شأنها تضليل مستخدمى القوائم المالية.

وبناء على ذلك، فإن الإشارات التى يوفرها التقرير المالى، فى ظل تحقق الشفافية المالية، تعبر عن الحالة المالية الحقيقية للمنشأة، وبالتالي قيمة المنشأة، فى ضوء ما بذله الوكيل (إدارة المنشأة) من جهد حقيقى.

## ٢-٥ إجراءات تحقيق الشفافية فى القوائم المالية

تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات يجب على منشآت الأعمال أداءها لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية. فالإجراءات تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف الشفافية المالية، وتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:

- نشر ثقافة الشفافية المالية وبنها للمستويات الإدارية بالمنشأة.
- توفير قاعدة بيانات كاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة.
- إجراء استقصاءات لحاجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من المعلومات.
- تطبيق محاسبية الشفافية.
- إعلام مستخدمى التقارير المالية بفعالية آليات الرقابة والحوكمة وجودة المراجعة الخارجية.
- التوقيت الآتى لنشر وإتاحة المعلومات المالية وما يرتبط بها من معلومات غير مالية لمستخدميها، مع منع استخدام المعلومات قبيل النشر والإتاحة للمستخدمين.

وفى ما يلى تحليلاً لإجراءات تحقيق الشفافية فى القوائم المالية:

(١) عند قيام الإدارة ببذل جهد عند مستوى منخفض أو معتدل، فإنه فى حالة ضعف الشفافية فإن الإدارة تستطيع إرسال إشارات غير حقيقية تدفع أصحاب المصالح بها إلى تقدير قيمة المنشأة بشكل مغالى فيه (غير حقيقى) عندئذ فإن:  $V(T_L/X_n, e_n) > V(T_h/X_n, e_n)$

أولاً: نشر ثقافة الشفافية المالية وبنائها للمستويات الإدارية بالمنشأة.

يتوقف تفعيل الشفافية المالية بمنشأة ما على إدراك مجلس الإدارة لها ولأهميتها، لتكون هناك آليات لتفعيل هذا الإدراك على مستوى الإدارات المختلفة بالمنشأة، خاصة ادارتى تجميع البيانات والمعلومات (إدارة المعلومات) وإدارة الحسابات. حيث تتأثر قدرة المنشأة على تحقيق الشفافية المالية بقدرة إدارة المعلومات وكفاءة إدارة الحسابات.

كما وأن إرساء وتعزيز ثقافة الشفافية بالمنشأة قد يدعم أداء المنشأة تجاه تحقيق الشفافية المالية. فهناك جوانب عديدة للشفافية قد يكون لها انعكاسات على تحقيق الشفافية المالية، منها شفافية القيادة (اتصالات واضحة ومنضبطة وأمنة بين المستويات الإدارية المختلفة من ناحية، وبين الإدارة وأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من ناحية أخرى)، وشفافية الموارد البشرية (الكفاءة، الخبرة، الأداء،...)، وشفافية إدارة المعرفة، وشفافية العمليات، وشفافية الإجراءات، وشفافية الأنشطة وغيرها.

ثانياً: توفير قاعدة بيانات كاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة

يعد توافر قاعدة بيانات كاملة بالمنشأة أساس تحقيق الشفافية المالية. فمن قاعدة البيانات الكاملة يمكن توفير ما يلزم من بيانات مالية، كما يمكن توفير ما يلزم من بيانات غير مالية عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة وآليات الرقابة والحوكمة وخدمات المراجعة الخارجية والبيانات الإضافية حول بنود القوائم المالية وأى بيانات غير مالية تعد ضرورية لإكمال البيانات المالية. فضلاً عن توفير ما يلزم من بيانات ومعلومات عن إدارة المنشأة لمخاطر الأعمال وصناعة القرارات والعمليات والنتائج وغيرها.

وتوفر قاعدة البيانات الكاملة إمكانية وصول واسع للمعلومات الموثوقة والمعتمدة. وتتوقف إمكانية توفير قاعدة بيانات كاملة بمنشأة ما على موارد نظام المعلومات بها، وفاعلية عملية تجميع البيانات وتوثيقها، فضلاً عن حاجة قاعدة البيانات بالمنشأة إلى التحديث المستمر.

ثالثاً: إجراء استقصاءات لحاجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من

#### المعلومات

يتطلب تحقيق الشفافية المالية، من وجهة نظر أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة، توفير احتياجاتهم من المعلومات. كما أن تحقيق الشفافية المالية، من وجهة

نظر إدارة المنشأة، يتم فى ضوء محددات أهمها التكلفة ومخاطر الشفافية. ولتلبية احتياجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من المعلومات، تحتاج المنشأة إلى إجراء استقصاءات دورية (سنوية أو كل ثلاث أو خمس سنوات) لاحتياجات أصحاب الحقوق والمصالح بها من المعلومات، والتي من خلالها يمكن الوقوف على تلك المعلومات الهامة التي يحتاجها أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة والتي على المنشأة الوفاء بها، والمعلومات الأخرى التي يمكن للمنشأة إحداث موازنة بين مخاطر وفرص إفشاؤها.

#### رابعاً: تطبيق محاسبة الشفافية

يعتقد الباحث، أن تحقيق شفافية القوائم المالية يتطلب قيام إدارة منشآت الأعمال بإعداد القوائم المالية على أساس محاسبة الشفافية *Transparency Accounting* كما يعتقد الباحث، أن محاسبة الشفافية تقوم على محددتين أساسيين هما:

(أ) شفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية<sup>(١)</sup>.

(ب) سلامة واكتمال الإفصاح المالى.

أولاً: شفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية

تعد الشفافية أحد محددات جودة المعايير المحاسبية المقررة. وتحدد شفافية المعايير المحاسبية بشفافية ما طرحه من بدائل السياسات المحاسبية، وما ينتج عن تطبيقها من توافر معلومات مفيدة لمستخدميها فى اتخاذ القرارات (AAA 1998, 161; Knutson and Napolitance 1998, 173; Wulff and Koski- Grafer 1998, 187).

وهذا يعنى، أن شفافية المعيار المحاسبى تتوقف على شفافية بدائل السياسات المحاسبية الخاصة به. فإذا كانت بدائل السياسات المحاسبية للمعيار المحاسبى تحقق الشفافية، فإن المعيار يتصف بالشفافية ويدعم قدرة مستخدمى القوائم المالية على فهم الحالة الحقيقية لواقع المعالجات المحاسبية.

وعلى ذلك فإن ضعف شفافية بعض أو كل السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية يسبب ضعف الشفافية فى القوائم المالية وبالتالي فى التقارير المالية.

(١) لقد أهتم الأدب المحاسبى بقضية السياسات المحاسبية البديلة بهدف بناء نظرية إما لتفسير محددات اختيار إدارة المنشأة لسياسة محاسبية دون أخرى، أو لتحديد أثر الاختيار على تقييم المنشأة وكفاءة سوق رأس المال فى ظل ما يحدثه هذا الاختيار من اختلاف النتائج المحاسبية وما تحدثه من آثار مالية واقتصادية. وذلك دون اهتمام كاف بقضية الشفافية.

وجودة المعايير المحاسبية المقررة لا ينفي كون بعضها أقل جودة، وذلك في ضوء تحديد جودة المعايير المحاسبية بناء على آثار تطبيقها على تحقيق الشفافية في القوائم المالية (أبو الخير، ٢٠٠٩، ٢٠). وكون معيار محاسبي أقل جودة يعنى أنه يسمح ببدايل سياسات محاسبية بعضها أو كلها قد لا تحقق الشفافية في القوائم المالية. كما وأن وجود معايير محاسبية أقل جودة يسمح للإدارة بالاختيار بين الشفافية واللاشفافية من خلال الاختيار بين سياسات محاسبية بديلة ذات درجات شفافية مختلفة. ومن المتوقع، أن تؤثر اختيارات المنشأة لبدايل السياسات المحاسبية على تقديرات وقرارات مستخدمي القوائم المالية. ويتوقف هذا التأثير على مدى مقابلة هذه الاختيارات لتوقعات مستخدمي القوائم المالية بشأن بدائل السياسات المحاسبية المتوقع استخدامها في المعالجات المحاسبية المختلفة، والتي قد تبنى على معايير الصناعة ومعالجات المنشآت المماثلة أو معالجات المنشأة في الفترات السابقة أو تفضيلات قائمة على تفسيرات معينة<sup>(١)</sup> (Shana 2009, 1466). كما وأن السماح لمنشآت الأعمال بتطبيق بدائل سياسات محاسبية قد لا تحقق الشفافية قد يتطلب من منشآت الأعمال، تحقيقاً لمحاسبة الشفافية، إما التحول عنها بتجنب استخدامها في المعالجات المحاسبية أو مزيد من الإفصاح عند تطبيقها.

#### ثانياً: سلامة واكتمال الإفصاح المالي

إن اكتمال الإفصاح المالي بما يلزم من إفصاح غير مالي، وذلك من خلال التحقق من اكتمال المعلومات المالية بكافة المعلومات غير المالية اللازمة، يعد تطبيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل، الذي يعد أحد المبادئ الأساسية لتحقيق الشفافية في القوائم المالية. ويعد قصور الإفصاح المالي سبباً في ضعف الشفافية في القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

ومن استقراء المعايير المحاسبية المصرية المقررة لإعداد القوائم المالية<sup>(٢)</sup>، يعتقد الباحث أن بعض هذه المعايير قد لا يحقق الشفافية في القوائم المالية، وبالتالي شفافية

(١) قدم الفكر المحاسبي عدداً من البحوث التي تناولت قضية مفاضلة مستخدمي القوائم المالية بين بدائل السياسات المحاسبية دون اعتبار لدور توقعات المستخدمين بشأن الاختيار بين هذه البدائل (أنظر على سبيل المثال: Frederickson et al. 2006).

(٢) صدرت معايير المحاسبة المصرية بقرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ لتحل محل معايير المحاسبة المصرية بكل من القرار الوزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاتها، والقرار الوزاري رقم (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٢. وقد أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

التقارير المالية. هذا ويتناول الباحث تحليلاً لمستوى الشفافية المحقق في القوائم المالية عند استخدام المعايير الثلاثة التالية:

المعيار رقم (٢): قياس قيمة المخزون

المعيار رقم (١٠): تقييم الأصول الثابتة (تحديد قيمة الأصول الثابتة بعد القياس الأولى لها)

المعيار رقم (١٤): معالجة تكلفة الاقتراض

أولاً: قياس قيمة المخزون<sup>(١)</sup>

طبقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢)، يتم تحديد قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. ويعكس المعيار تحفظاً شديداً عند قياس قيمة المخزون، قد أثر، فى اعتقاد الباحث، على درجة أو مستوى الشفافية المحقق فى القوائم المالية. فالسياسة المحاسبية، التى أقرها المعيار لقياس قيمة المخزون تتصف بشبه الشفافية Translucent Policy، ذلك أن هذه السياسة لقياس قيمة المخزون تحقق الشفافية فى القوائم المالية عندما تكون صافى القيمة البيعية (القيمة السوقية - العادلة) أقل من التكلفة، فى حين تتصف السياسة المحاسبية باللاشفافية Opaque Policy عندما تكون التكلفة أقل من صافى القيمة البيعية للمخزون، حيث لا يتم الإفصاح عن القيمة الحقيقية للمخزون.

ويعتقد الباحث، أن قياس المخزون بصافى القيمة البيعية (القيمة العادلة) مع الإفصاح عن تكلفته فى صلب القوائم المالية ذاتها من خلال إيضاح التكلفة بين قوسين بجانب القيمة الواردة للمخزون قد يحقق شفافية سياسة معالجة المخزون فى القوائم المالية.

وما سبق، كان عن السياسة المحاسبية لقياس قيمة المخزون بشكل إجمالى، أما عن تحليل السياسة المحاسبية فنجدها قائمة على جزأين هما:

(أ) قياس التكلفة

قدم الفكر المحاسبى العديد من طرق قياس التكلفة. ويعتقد الباحث أن أكثر هذه الطرق تحقيقاً لشفافية المخزون هى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) القائمة على قياس التكلفة المعيارية لا الفعلية، تحت اعتقاد أن التكلفة المعيارية أكثر شفافية من التكلفة الفعلية، ذلك أن التكلفة المعيارية تحسب على أساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعمالة ومستوى الكفاءة ومستوى استغلال الطاقة - والتى تم

(١) يمثل المخزون السلمى جزءاً هاماً من إجمالى أصول منشآت الأعمال التجارية والصناعية، ومن ثم يلقى اهتمام كل من الإدارة وأصحاب الحقوق والمصالح بمنشآت الأعمال.



إقرارها من الإدارة طبقاً للظروف السائدة - دون أن تشمل على تكلفة فاقد غير طبيعي في المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى أو تكلفة تخزين غير ضروري أو أية تكاليف أخرى غير لازمة.

هذا ويقترح الباحث، أن استخدام التكلفة المعيارية في القياس يتطلب الإفصاح عن التكلفة الفعلية للمخزون، كما وأن استخدام التكلفة الفعلية في القياس يتطلب الإفصاح، أيضاً، عن التكلفة المعيارية.

ويعترف المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) بطريقتين لحساب تكلفة المخزون، يمكن للمنشأة استخدام أياً منهما، الأولى هي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً والتي تحقق شفافية المخزون، والثانية طريقة المتوسط المرجح للتكلفة والتي لا تحقق الشفافية. وبذلك أقر المعيار المصري بطريقتين لحساب تكلفة المخزون أحدهما تحقق الشفافية في القوائم المالية والأخرى لا تحقق الشفافية، وترك للمنشأة حرية الاختيار بينهما.

#### (ب) قياس صافي القيمة البيعية

يقصد بصافي القيمة البيعية للمخزون السعر السوقي لبيع المخزون بعد استبعاد كافة التكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع. ويتم تحديد صافي القيمة البيعية للمخزون بطريقتين، الأولى على أساس كل بند على حدة، والثانية على أساس مجموعات (متجانسة أو تتعلق ببعضها ارتباطاً بخط الإنتاج أو الغرض أو الاستخدام أو غير ذلك).

ويعتقد الباحث، أن السماح للمنشأة باستخدام الطريقة الثانية يعطى لها الفرصة في إخفاء بعض تفاصيل صافي القيمة البيعية لبعض البنود تحت تبرير وجود رابط بينها وبين بنود مخزون أخرى، الأمر الذي قد يرجح أفضلية الطريقة الأولى على الثانية من ناحية تحقيق الشفافية في القوائم المالية.

#### ثانياً: تقييم الأصول الثابتة (تحديد قيمة الأصول الثابتة بعد القياس الأولى لها)

تناول معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) تحديد قيمة الأصل الثابت بعد القياس الأولى له من خلال سياستين محاسبتين، يمكن للمنشأة استخدام أياً منهما، هما سياسة التكلفة (حيث تتحدد قيمة الأصل بتكلفته مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في القيمة (إن وجدت))، وسياسة إعادة التقييم (حيث تتحدد قيمة الأصل على أساس قيمة إعادة التقييم التي تعكس القيمة العادلة للأصل والتي تتحدد بالقيمة السوقية التي يحددها المثلثون أو على أساس تكلفته الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك إذا تعذر تقدير قيمته السوقية)<sup>(١)</sup>

ويعتقد الباحث، أن سياسة التكلفة لتحديد قيمة الأصل الثابت قد لا تتصف بالشفافية لأنها قد تسمح للمنشأة بتحديد قيمة الأصل الثابت بغير قيمته الحقيقية، خاصة مع مشاكل تقدير مخصصات الإهلاك - وبما قد يؤثر سلباً على حقيقة المركز المالى. ف تطبيق سياسة التكلفة Pure Historical Cost قد يفقد المعلومات المحاسبية خاصية الدقة Accuracy - أحد أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية - ويؤثر سلباً على تحقيق الهدف الأساسى للمحاسبة، وهو توصيل معلومات ذات جودة عن المركز المالى للمنشأة لأصحاب الحقوق والمصالح بها. ف بدون دقة المعلومات المحاسبية لن يكون من استخدامها منفعة.

فى حين أن استخدام المنشأة لسياسة إعادة التقييم قد يسمح لها بتحديد قيمة أصولها الثابتة على أساس قيمتها الحقيقية - القيمة العادلة - بما قد يحقق شفافية الميزانية. ويعتقد الباحث، أن استخدام سياسة إعادة التقييم للأصول الثابتة مع الإفصاح عن التكلفة كإيضاح بين قوسين بجانب الأصول الثابتة قد يزيد من شفافية الميزانية وبالتالي شفافية القوائم والتقارير المالية.

#### ثالثاً: معالجة تكلفة الاقتراض

يقصد بتكلفة الاقتراض الفوائد والتكاليف الأخرى (مثل استهلاك خصم أو علاوة الاقتراض، فروق العملة عند الاقتراض بعملة أجنبية، أعباء بنكية وغيرها) التى تتكبدها المنشأة نتيجة اقتراض الأموال. وقد قدم المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٤) معالجتين لتكلفة الاقتراض هما:

#### (أ) المعالجة القياسية

وطبقاً لها يتم تحميل تكلفة الاقتراض كمصروف على الفترة التى تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة وبعض النظر عن الكيفية التى يتم بها استخدام القرض.

#### (ب) المعالجة البديلة (المسموح بها)

وطبقاً لها يتم إضافة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل إلى تكلفة هذا الأصل شريطة أن يتطلب الأصل فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه. وهو ما يعنى السماح برسمة تكلفة الاقتراض المتعلقة بأصل حتى تتم كافة الأنشطة اللازمة حتى يصبح الأصل صالحاً للاستخدام أو البيع.

وبمقارنة السياستين المحاسبيتين السابقتين لمعالجة تكلفة الاقتراض من ناحية درجة أو مستوى الشفافية المحقق عند استخدامهما فى إعداد القوائم المالية، يتضح أن السياسة المحاسبية التى جاءت بها المعالجة القياسية تحقق الشفافية فى القوائم المالية حيث يتم تحميل الفترة المالية بما يخصها من تكلفة الاقتراض، فتقاس نتيجة الفترة دون مغالاة. فى حين أن السياسة المحاسبية التى جاءت بها المعالجة البديلة لا تحقق

الشفافية فى القوائم المالية لسببين، أولهما أنها تؤدي إلى مغالاة فى قيمة الأصل نتيجة إضافة تكلفة الاقتراض إلى تكلفة الأصل (اعتبار تكلفة الاقتراض جزء لازم وضرورى لتكلفة الأصل)، وثانيهما أنها تؤدي إلى المغالاة فى أرباح الفترات المحاسبية التى لم تتحمل بتكلفة الاقتراض التى تكبدتها المنشأة خلالها، مما يؤدي إلى تدنية جودة صافى الربح الذى يؤدي بدوره إلى تدنية رأس المال العينى Physical Capital (الصادق، ١٩٩٠، ٣٦). وعلى ذلك، فإن السياسة المحاسبية التى جاءت بها المعالجة البديلة لتكلفة الاقتراض لا توفر معلومات ذات جودة لمستخدميها.

خامساً: إعلام مستخدمي القوائم المالية بفعالية وكفاءة آليات الرقابة والحوكمة وجودة المراجعة الخارجية

يعتقد الباحث، أن تحقيق الشفافية فى القوائم المالية، ومن ثم فى التقارير المالية، يتأثر معنوياً بتحقيق شفافية الحوكمة. فإعلام مستخدمي التقارير المالية بمنشأة ما بآليات الرقابة والحوكمة بها وبفاعلية تطبيقها قد يدعم من تقنهم بمحتويات التقارير المالية، بما فيها القوائم المالية. فعلى سبيل المثال، قد يعد الإفصاح عن لجنة المراجعة بالمنشأة (تشكيلها - مدى استقلالها - خبراتها - مهامها....) كمعلومات إضافية مرفقة بالقوائم المالية مفيداً لمستخدميها فى تحقيق الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية.

كما تعد شفافية المراجعة الخارجية جزءاً من الشفافية المالية. وتتحقق شفافية المراجعة الخارجية، فى اعتقاد الباحث، بوسيلتين، الأولى تقرير المراجعة - والذى يعده المراجع الخارجى فى ضوء معايير المراجعة المقررة - والثانية إفصاح إضافى مرفق بالقوائم المالية للإعلام عن جودة المراجعة الخارجية، من خلال الإفصاح عن مدى استقلال المراجع الخارجى، درجة خبرته المهنية، طبيعة الخدمات المهنية التى يقدمها للمنشأة، قيمة أتعابه، حجم منشأته وغير ذلك مما قد يعد مؤشرات لجودة المراجعة الخارجية.

سادساً: التوقيت الآتى لنشر وإتاحة المعلومات المالية وما يرتبط بها من معلومات غير مالية لمستخدميها، ومنع استخدام المعلومات قبل النشر والإتاحة للمستخدمين.

يتطلب تحقيق الشفافية فى القوائم المالية، وبالتالي فى التقارير المالية، ضرورة أن تتبنى المنشأة آلية واضحة ومعلنة للنشر تشمل توقيتته ووسائله، وتسمح بوصول المعلومات آنياً (فى نفس الوقت) لمستخدميها دون تأخير أو تمييز أو تحيز. ويعتقد الباحث، أن وجود هذه الآلية للنشر يتطلب ضرورة وجود آليات لمنع استخدام المعلومات قبل النشر من قبل المستخدمين الداخليين بالمنشأة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

تتكون الدراسة التطبيقية من جزأين، يهدف الجزء الأول إلى استكشاف واقع الشفافية في القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية من خلال الكشف عن شفافية السياسات المحاسبية المطبقة بشأن كل من:

أ - قياس قيمة المخزون.

ب- تقييم الأصول الثابتة.

ج- معالجة تكلفة الاقتراض.

ومن منطلق ضرورة استجابة منشآت الأعمال لضغوط تحقيق الشفافية المالية، يتوقع الباحث الفرض الرئيسي التالي:

تفضل منشآت الأعمال تطبيق السياسات المحاسبية التي من شأنها رفع درجة الشفافية في القوائم المالية.

هذا ويتم اختيار الفرض الرئيسي السابق من خلال اختبار ثلاثة فروض فرعية هي:  
الفرض الفرعي الأول: عند إعداد القوائم المالية، تفضل منشآت الأعمال استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لحساب تكلفة المخزون على أساس كل بند على حدة.  
الفرض الفرعي الثاني: عند إعداد القوائم المالية، تفضل منشآت الأعمال استخدام سياسة إعادة التقييم في تحديد قيمة الأصول الثابتة بعد القياس الأولى لها.  
الفرض الفرعي الثالث: عند إعداد القوائم المالية، تفضل منشآت الأعمال المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض.

وقد تم اختبار صحة الفروض السابقة من خلال فحص القوائم المالية لعينة من شركات المساهمة المصرية بلغ عددها ٧٨ شركة مساهمة من قطاعات النشاط المختلفة لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨،<sup>(١)</sup> تم من خلال الفحص حصر عدد الشركات التي قامت بتطبيق بدائل سياسات محاسبية أعلى شفافية بشأن المعالجات السابقة فكانت كما بالجدول التالي:

نسبه	عدد <sup>(٢)</sup>	السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية
٣,٨٥%	٣	- استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في قياس تكلفة المخزون.
صفر%	صفر	- تطبيق أسلوب إعادة التقييم عند المحاسبة عن الأصول الثابتة
٦١,٥٤%	٤٨	- تطبيق المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض

وقد كشفت النتائج السابقة عما يلي:

أ- الانخفاض الحاد لنسبة شركات العينة التي تفضل تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تحديد تكلفة المخزون والتي بلغت نسبة ٣,٨٥%. حيث بلغت نسبة شركات العينة التي فضلت استخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة ٩٦,١٥%. وهو ما يمكن معه القول بأن منشآت الأعمال لا تفضل استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تحديد تكلفة المخزون، الأمر الذي يمكن معه القول بعدم قبول الفرض الفرعى الأول.

ب- أجمعت شركات العينة على استخدام أسلوب التكلفة، دون استخدام أسلوب إعادة التقييم، كمعالجة محاسبية لتحديد قيمة الأصول الثابتة بعد القياس الأولى لها. حيث يتم تحديد القيمة الدفترية للأصل الثابت بعد القياس الأولى على أساس تكلفته مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل، وذلك دون أى إفصاح اضافى عن القيمة السوقية أو الاستبدالية أو العادلة أو قيمة إعادة التقدير. الأمر الذي يمكن معه القول بعدم قبول الفرض الفرعى الثانى.

ج- بلغت نسبة شركات العينة التي استخدمت المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض عند إعداد القوائم المالية ٦١,٥٤% وهى نسبة أعلى من المتوسط قد تكشف عن تفضيل شركات العينة للمعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض، وبما يمكن معه القول بقبول الفرض الفرعى الثالث.

وترجح النتائج السابقة، عدم إمكانية قبول الفرض الرئيسى بشأن تفضيل منشأة الأعمال للسياسات المحاسبية التى من شأنها رفع درجة الشفافية فى القوائم المالية. ويعتقد الباحث، أن عدم تفضيل منشآت الأعمال لبدائل السياسات المحاسبية التى تحقق الشفافية فى القوائم المالية قد يرجع إلى قصور إدراك مستخدمى التقارير المالية لمحاسبة الشفافية، تحت اعتبار أن تحقيق الشفافية المالية إنما يتم تلبية حاجة مستخدمى التقارير المالية. وهو ما يعنى، أن عدم أو قصور إدراك مستخدمى التقارير المالية لشفافية السياسات المحاسبية التى تستخدم فى إعداد القوائم المالية قد يمنح إدارة منشأة الأعمال حرية الاختيار بين بدائل سياسات محاسبية ذات درجات شفافية مختلفة.

وبناء على ذلك، يمكن صياغة الفرض البحثى الثانى كما يلي:

يعانى مستخدمى التقارير المالية من قصور إدراك شفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

وقد قام الباحث بتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرض السابق من خلال عدد ١٥٠ قائمة استقصاء (ملحق (١)) تم تصميمها وتوزيعها على ثلاث مجموعات من مستخدمي التقارير المالية هم مديري صناديق الاستثمار (ممثلين عن المستثمرين الحاليين والمرقبين)، ومتخذى قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية (ممثلين عن المقرضين)، ومحللين ماليين (بشركات سمسة الأوراق المالية)، وذلك بواقع ٥٠ استمارة لكل مجموعة منها.

وقد تم تجميع عدد ١٢٩ قائمة استقصاء (أى ما يعادل ٨٦% من إجمالي وحدات العينة). ويوضح الجدول التالي تحليلاً لحجم العينة محل البحث:

نسبة الردود	عدد القوائم المستلمة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	فئة العينة
٨٦%	٤٣	٥٠	مديري صناديق الاستثمار
١٠٠%	٥٠	٥٠	متخذى قرارات الائتمان
٧٢%	٣٦	٥٠	محللين ماليين
٨٦%	١٢٩	١٥٠	

وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء للكشف عن مدى إدراك فئات العينة (مستخدمى

التقارير المالية) لكل مما يلى:

- (أ) أهمية الشفافية فى القوائم المالية (من خلال الفقرتين الأولى والثانية بقائمة الاستقصاء والتي يعبر عنهما المتغيرين  $Y_1, Y_3$ ).
- (ب) مفهوم الشفافية فى القوائم المالية (من خلال الفقرات الثانية والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر، التي تعبر عنها المتغيرات التالية  $Y_2, Y_7, Y_8, Y_9, Y_{10}$ ).
- (ج) شفافية السياسات المحاسبية (من خلال الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة، والتي تعبر عنها المتغيرات التالية  $Y_4, Y_5, Y_6$ ).

هذا وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسى لقياس مدى إدراك أفراد البحث للشفافية فى القوائم المالية، من خلال تخصيص الأوزان التالية لردود أفراد البحث: (٥) موافق جداً، (٤) موافق، (٣) محايد، (٢) غير موافق، (١) غير موافق على الإطلاق. كما تم استخدام البرنامج الإحصائى للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية، وبمستوى معنوية ٥%، وكانت نتائج التحليلات الإحصائية لردود أفراد العينة كما بالجدول التالي:

جدول (١) التحليل الاحصائي لنسب ردود أفراد البحث (موافق جداً وموافق) على العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء (1)

رقم العبارة	المتغير	وصف المتغير	فئة العينة (x)			النسبة الإجمالية	مستوى المعنوية
			مدى صناديق الاستثمار	متخذى قرارات منح الائتمان	محللين ماليين		
١	Y <sub>1</sub>	أهمية الشفافية المالية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠,٠٥٦
٢	Y <sub>2</sub>	مفهوم الشفافية المالية	%٩٣,١	%٨٨	%٦٣,٩	%٨٣	٠,٠٠١
٣	Y <sub>3</sub>	أهمية الشفافية المالية	%٦٩,٨	%٩٤	%٥٨,٤	%٧٥,٩	٠,٠٠٣
٤	Y <sub>4</sub>	شفافية السياسات المحاسبية (معالجة تكلفة الاقتراض)	%٧٢,١	%٨٠	%٨٨,٩	%٧٩,٨	٠,٢٢٣
٥	Y <sub>5</sub>	شفافية السياسات المحاسبية (معالجة الأصول الثابتة)	%٨٨,٤	%٥٦	%١٠٠	%٧٩,١	٠,٠٠٠
٦	Y <sub>6</sub>	شفافية السياسات المحاسبية (معالجة للمخزون)	%٤١,٩	%٤٤	%٧٢,٣	%٥١,١	٠,٠٠٠
٧	Y <sub>7</sub>	الإفصاح المالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠,٠٠٠
٨	Y <sub>8</sub>	دور السياسات المحاسبية	%٢٥,٦	%٢٨	%٥٠	%٣٣,٣	٠,٠١١
٩	Y <sub>9</sub>	الإفصاح غير المالي	%٦٠,٥	%٥٢	%٧٢,٢	%٦٠,٥	٠,٢٤٧
١٠	Y <sub>10</sub>	الإفصاح الكافي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠,٢١٦

### تحليل النتائج:

كشفت نتائج تحليل ردود أفراد البحث بقوائم الاستقصاء (جدول (١)) عما يلي:

#### أولاً: إدراك أهمية الشفافية في القوائم المالية

لقد كشفت النتائج عن اتفاق أفراد البحث بشأن كل من أهمية الشفافية في تعزيز ثقة مستخدمى التقارير المالية بمنشآت الأعمال وبنسبة بلغت %١٠٠، وأهمية الشفافية المالية في تحسين قدرة مستخدمى التقارير المالية على فهم محتوياتها من المعلومات بنسب بلغت %٦٩,٨، %٩٤، %٥٨,٤، لفئات العينة الثلاثة على التوالى، وبنسبة إجمالية بلغت %٧٥,٩.

كما كشفت نتائج اختبار Chi-Square عن عدم معنوية الاختلافات بين فئات العينة الثلاثة بشأن إدراك أهمية الشفافية المالية في تقرير ثقة مستخدمى التقارير المالية، في حين كشفت النتائج عن وجود تأثير معنوي للفئة على إدراك أفراد العينة لما قد تحدثه الشفافية في القوائم المالية من تحسين لقدرة مستخدميها على فهم محتوياتها.

## ثانياً: إدراك مفهوم الشفافية فى القوائم المالية

كشفت نتائج البحث بشأن مفهوم الشفافية فى القوائم المالية عن جوانب قصور فى إدراك أفراد العينة لمفهوم الشفافية المالية، يمكن إيضاحها من خلال ما يلى:

(أ) لقد اتفق أفراد البحث على أن الشفافية المالية تعنى كثافة الإفصاح من ناحية الكم (المتغير  $y_2$ ) بنسب بلغت ٩٣,١%، ٨٨%، ٦٣,٩% للفئات الثلاثة للعينة على التوالى، وبنسبة إجمالية بلغت ٨٣%. وذلك على الرغم من وجود آثار معنوية لفئات العينة على إدراك مفهوم الشفافية بدليل اختلاف النسب حسب الفئة والتي بلغت أقلها مع فئة المحللين الماليين.

(ب) يعتقد أفراد البحث أن الإفصاح الكافى - وليس الإفصاح الكامل - يحقق الشفافية فى القوائم المالية بنسبة بلغت ١٠٠%، ومع عدم معنوية الاختلاف بين فئات العينة بشأن ذلك.

(ج) على الرغم من إدراك أفراد العينة لأهمية الإفصاح المالى لتحقيق الشفافية - حيث بلغت نسبة اتفاق أفراد العينة بشأن ارتباط الشفافية فى القوائم المالية بالإفصاح المالى ١٠٠% - فقد تباينت ردود أفراد العينة بشأن أهمية الإفصاح غير المالى بشكل واضح. حيث جاءت نسب ردود فئات البحث، والتي تعكس عدم إدراك أهمية الإفصاح غير المالى فى إكمال الإفصاح المالى لغرض تحقيق الشفافية فى القوائم المالية، ٣٩,٥%، ٤٨%، ٢٧,٨% للفئات الثلاثة للعينة على التوالى، وبنسبة إجمالية بلغت ٣٩,٥%. خاصة وأن نتائج اختبار Chi-square لم تكشف عن وجود آثار معنوية للفئة على إدراك أفراد البحث لأهمية الإفصاح غير المالى فى تحقيق الشفافية فى القوائم المالية.

(د) كشفت نسب ردود أفراد البحث بشأن إدراك دور السياسات المحاسبية فى تحقيق الشفافية فى القوائم المالية (المتغير  $y_8$ ) عن ضعف إدراك أفراد البحث لدور السياسات المحاسبية بنسبة إجمالية بلغت ٣٣,٣%، وإن اختلفت هذا الضعف بين فئات العينة ليكون أقلها مع فئة المحللين الماليين. حيث بلغت نسب ردود أفراد البحث التى تعكس ضعف إدراكهم لأهمية ودور السياسات المحاسبية فى تحقيق الشفافية المالية، ٧٤,٤%، ٧٢%، ٥٠% لفئات العينة الثلاثة على التوالى، وبنسبة إجمالية بلغت ٦٦,٧%. وقد كشفت نتائج تحليل Chi-square عن وجود



اختلافات معنوية بين فئات العينة بشأن إدراك دور السياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في القوائم المالية.

### ثالثاً: إدراك شفافية السياسات المحاسبية

جاءت الفقرات (٧،٦،٥) بقائمة الاستقصاء لاستجلاء إدراك أفراد البحث لشفافية بدائل ثلاث سياسات محاسبية هي المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض مقابل المعالجة المسموح بها، وأسلوب إعادة التقييم في تحديد قيمة الأصول الثابتة مقابل أسلوب التكلفة، وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون مقابل طريقة المتوسط المرجح للتكلفة، وكانت النتائج كما يلي:

(أ) مدى إدراك أفراد البحث لشفافية المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض مقارنة بالمعالجة المسموح بها:

تشير النتائج إلى إدراك أفراد البحث بفئات العينة المختلفة لأفضلية المعالجة القياسية مقارنة بالمعالجة المسموح بها بنسب بلغت ٧٢،١%، ٨٠%، ٨٨،٩% لفئات العينة الثلاثة على التوالي، وبنسبة إجمالية بلغت ٧٩،٨%. وهو ما قد يعكس احتمال إدراك أفراد البحث لشفافية المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض.

كما كشفت نتائج تحليل Chi-square عن عدم معنوية الاختلافات بين فئات العينة بشأن أفضلية المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض مقارنة بالمعالجة المسموح بها. (ب) مدى إدراك أفراد البحث لشفافية أسلوب إعادة تقييم الأصول الثابتة مقارنة بأسلوب التكلفة.

أشارت النتائج إلى تفضيل أفراد البحث لسياسة إعادة تقييم الأصل الثابت مقارنة بسياسة تحديد قيمة الأصل الثابت بصافي التكلفة التاريخية بنسب بلغت ٨٨،٤%، ٥٦%، ١٠٠% لفئات العينة الثلاثة على التوالي، وبنسبة إجمالية بلغت ٧٩،١%. وهو ما قد يعكس إدراك أفراد البحث لشفافية سياسة إعادة تقييم الأصول الثابتة.

كما كشفت نتائج اختبار Chi-square عن وجود تأثير معنوي للفئة على إدراك أفراد البحث لشفافية سياسة إعادة تقييم الأصول الثابتة.

(ج) مدى إدراك أفراد البحث لشفافية طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون مقارنة بطريقة المتوسط المرجح للتكلفة.

تشير النتائج إلى قصور في إدراك أفراد البحث لشفافية طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون مقارنة بطريقة المتوسط المرجح للتكلفة. فقد بلغت نسب أفراد

البحث الذين لم يدركوا أفضلية طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فى تقييم المخزون مقارنة بطريقة المتوسط المرجح للتكلفة ٥٨,١%، ٥٦%، ٢٧,٧% للفئات الثلاثة للعينه على التوالى، وبنسبة إجمالية تبلغ ٥١,١%. وتكشف هذه النتائج عن احتمال اعتبار أفراد البحث للسياسات المحاسبية لتقييم المخزون دون تفضيل لأحدها على الأخرى.

كما كشفت النتائج عن تباين واضح فى إدراك أفراد البحث بكل فئة من فئات العينة الثلاثة لشفافية طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فى تقييم المخزون مقارنة بطريقة المتوسط المرجح للتكلفة. حيث أشارت نتائج تحليل Chi-Square إلى معنوية الاختلافات بين فئات العينة بشأن إدراك شفافية طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فى تقييم المخزون.

وتكشف النتائج السابقة، عن احتمال إدراك أفراد البحث لشفافية بدائل السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، على الرغم من احتمال وجود قصور فى إدراك دور السياسات المحاسبية فى تحقيق الشفافية المالية قد يرجع إما لقصور فى إدراك بعض جوانب مفهوم الشفافية المالية أو بسبب اعتقاد أفراد البحث بأنهم لا يملكون حق إلزام منشآت الأعمال بتطبيق سياسات محاسبية معينة دون أخرى، لأن للمنشأة حرية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية المقررة عند إعداد القوائم المالية. وهو ما قد يرجح احتمال إدراك مستخدمى التقارير المالية لشفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، وبما يمكن معه القول بعدم قبول الفرض البحثى الثانى.

وتطرح النتائج السابقة سؤالاً هو، كيف لمنشآت الأعمال أن تفضل بدائل سياسات محاسبية لا تحقق الشفافية فى القوائم المالية مع إدراك مستخدمى التقارير المالية للشفافية المالية؟

ويعتقد الباحث، أن تفسير ذلك قد يكون راجعاً لقصور فى المعايير المحاسبية المقررة ذاتها والتي منحت منشآت الأعمال حرية اختيار بدائل سياسات محاسبية قد لا تحقق الشفافية فى القوائم المالية دون حق مستخدمى التقارير المالية فى الاعتراض عليها.

## خلاصة البحث والتوصيات

انطلاقاً من التأكيد على أهمية الشفافية فى القوائم المالية لتحقيق شفافية التقارير المالية ولاستعادة ثقة المستخدمين فى منشآت الأعمال، فقد استهدف هذا البحث تقديم إطار فكرى لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية، من خلال استخدام نظرية الأدوار كأداة بحث. وقد تكون هذا الإطار من خمس مستويات متتالية ومتكاملة، بدأت بالمستوى المفاهيمى ثم تناولت مستويات وضع فروض ومبادئ وأهداف الشفافية المالية، ولتنتهى بتحديد خمس إجراءات لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية تمثلت فى الإجراءات التالية:

- نشر ثقافة الشفافية المالية وبثها للمستويات الإدارية بالمنشأة.
- توفير قاعدة بيانات كاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة.
- إجراء استقصاءات دورية ومنتظمة لحاجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من المعلومات.
- تطبيق محاسبة الشفافية.
- إعلام مستخدمى القوائم المالية بفعالية وكفاءة آليات الرقابة والحوكمة وجودة المراجعة الخارجية.
- التوقيت الآتى لنشر وإتاحة المعلومات المالية وما يرتبط بها من معلومات غير مالية للمستخدمين.

كما تناول البحث استقراء واقع الشفافية فى القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية من خلال الكشف عن شفافية بدائل السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد القوائم المالية بشأن كل من تقييم المخزون السلعى والأصول الثابتة ومعالجة تكلفة الاقتراض لعينة من ٧٨ شركة مساهمة مصرية بقطاعات النشاط المختلفة. وقد كشفت النتائج عن عدم تحقق شفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، حيث لا تفضل منشآت الأعمال استخدام بدائل السياسات المحاسبية التى تحقق الشفافية فى القوائم المالية.

وفى ضوء الإطار المقترح للشفافية فى القوائم المالية، تم اعتبار مدى قصور إدراك مستخدمى القوائم المالية للشفافية المالية كمبرر لعدم تفضيل منشآت الأعمال لبدائل السياسات المحاسبية التى تحقق الشفافية المالية، وتم اختبار ذلك من خلال تحليل نتائج ١٢٩ قائمة استقصاء، أعدت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على ثلاث

فئات [مستثمرين (مديرى صناديق استثمار) ومقرضين (متخذى قرارات منح الائتمان) ومحللين ماليين] ممثلة لمستخدمى التقارير المالية. وقد أشارت النتائج إلى احتمال إدراك مستخدمى التقارير المالية لشفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

وفى ضوء النتائج السابقة، يوصى الباحث بما يلى:

(أ) ضرورة إعادة تقييم معايير المحاسبة المصرية فى ضوء ما يسمى بمحاسبة الشفافية، والعمل على إيجاد الحلول لتحقيق الشفافية المالية وبما لا يتعارض مع النظرية المحاسبية.

(ب) الحاجة إلى تنمية ونشر الوعى بالشفافية المالية بين معدى ومستخدمى القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال. والعمل على إيجاد قنوات للتفاعل والحوار بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها (من خلال وجود تمثيل مناسب وكاف لهم بالمنشأة) وبما يضمن ويحافظ على جودة العلاقات القائمة بينهما.

(ج) الحاجة إلى تنمية قدرات ومهارات العاملين فى كل من الإدارة المحاسبية وإدارة المعلومات لضمان تحقيق الإفصاح الكامل والشفافية المالية.

(د) ضرورة تعاون الهيئات المهنية (مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والمعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين) والهيئات التنظيمية (كالهيئة العامة لسوق المال ومركز المديرين التابع لوزارة المالية) فى تفعيل الآليات المناسبة لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية، وضمان التزام شركات المساهمة المصرية بالشفافية المالية.

(هـ) الحاجة إلى مزيد من البحوث فى مجال نظرية الشفافية المالية، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من الدراسات التحليلية والاستقرائية لشفافية السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية لمنشآت الأعمال المصرية.

## مراجع البحث

- د. أبو الخير، مدثر طه. ٢٠٠٨ المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي "بالطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية". المجلة العلمية - التجارة والتمويل - كلية التجارة جامعة طنطا - المجلد الثاني - العدد الأول.

- د. الصادق، زكريا محمد. ١٩٩٠. رسملة تكلفة القروض، دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم (٣٤). المجلة العلمية - التجارة والتمويل - كلية التجارة جامعة طنطا - العدد الأول.

- قاموس المورد. ١٩٩٠. بيروت.

- مجمع اللغة العربية ١٩٨٥. المعجم الوسيط. الجزء الأول

- وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. معايير المحاسبة المصرية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

- American Accounting Association (AAA). 1998. Criteria for Assessing the Quality of an Accounting Standard. Accounting Horizons (June).
- Anctil, R.M.; J. Dickhant, C. Kanodia, and B. Shapiro. 2004. Information Transparency and Coordination Failure: Theory and Experiment. Journal of Accounting Research (May) 42 (2).
- Botosan, C. 1997. Disclosure Level and the Cost of Equity Capital. The Accounting Review 72 (3).
- Burkhardt, K., and R. Strausz. 2009. Accounting Transparency and the Asset Substitution Problem. The Accounting Review 84 (3).
- Bushman, R.M., J.D. Piotroski, and A.J. Smith. 2004. What Determines Corporate Transparency?. Journal of Accounting Research 42 (2).
- -----, and A. Smith. 2003. Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance. FRBNY Economic Policy Review 9.
- Carey, J.P., and J.P. Parker. 2002. Improving Corporate Transparency: more Data is not the Answer. CCBN, Inc. Available at : <http://www.yahoo.com/corporate/transparency/pdf>.

- Easley, D., and M.O'Hara. 2004. Information and the Cost of Capital. *The Journal Of Finance* 59.
- El-Gazzar, S.M. 2006. Transparency in Financial Reporting and Investors' Confidence: The case of CEO's and CFO's Certification of Financial Statements in the Kingdom of Saudia Arabia and the U.S.A. First Draft (March) Available at: <http://www.yahoo.com/financialtransparency/pdf>.
- Fields, T., T. Lys, and L. Vincent. 2001. Empirical Research on Accounting Choice. *Journal of Accounting and Economics* 31.
- Francis, J.R., S. Huang, I.K. Khurana, and R. Pereira. 2009. Does Corporate Transparency Contribute to Efficient Resource Allocation?. *Journal of Accounting Research* 47 (4).
- Frederickson, J.R., F. Hodge, and J. Pratt. 2006. The Evolution of Stock Option Accounting: Disclosure, Voluntary Recognition, Mandated Recognition, and Management Disavowals. *The Accounting Review* 81 (5).
- Frink, D.D., and R.J. KLimoski. 2004. Advancing Accountability Theory and Practice: Introduction to the Human Resource Management Review Special Edition. *Human Resource Management Review* 14. Available at: <http://www.sciencedirect.com/bam/humres>.
- Fudenberg, D., and T.Ti Role. 1990. Moral Hazard and Renegotiation in Agency Contracts. *Econometrica*.
- GEMI. 2004. Transparency: A path to Public Trust. (September).
- Gigler, F.B., and T. Hemmer, 2004. on the Value of Transparency in Agencies with Renegotiation. *Journal of Accounting Research* 42 (5).
- Hall, A.T., M.G. Bowen, G.R. Ferris, M.T. Royle, and D.E. Fitzgibbons. 2009, *The Accounting Lens: A New Way to View Management issues*. Helley School of Business, Indiana University. Available at: <http://www.science direct.com>.
- Jaggi, B., and P. Low. 2002. Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosures. *International Journal of Accounting* 35.

- Knutson, p., and G. Neapolitans. 1998. Criteria Employed by the AIMR Financial Accounting Standards. *Accounting Horizons* (June).
- Kockan, and Rubenstein. 2000. Toward a Stakeholder Theory of the Firm: The Saturn Partnership. *Organizational Science* 11 (4).
- Levitt, A. 1998. The Importance of High Quality Accounting Standards. *Accounting Horizons* (March).
- Luo, y. 2005. How Does Globalization Affect Corporate Governance and Accountability? A perspective from MNEs. *Journal of International Management* 11.
- Milier, G.S. 2004. Discussion of What Determines Corporate Transparency?. *Journal of Accounting Research* 42 (2).
- Morris, S., and H.S. Shin. 1999. Coordination Risk and the Price of Debt. Working Paper, yale University. Available at: <http://www.science direct.com/htm>.
- Myers, S., and N. Majluf. 1984. Corporate Financing and Investment Decisions when Firms have Information that Investors do not have. *Journal of Financial Economics* 13.
- O'Dwyer, B., and J. Unerman. 2008. The paradox of Greater NGO Accountability: A Case Study of Amnesty Ireland. *Accounting, Organizations and Society* 33.
- Shana M., and C. Lor-Proell. 2009. The Effects of Expected and Actual Accounting Choices on Judgments Decisions. *The Accounting Review* 84 (5).
- Soltani, B. 2007. *Auditing: An International Approach*. Prentice Hall.
- Van Greuning, H., and M. Koen. 2000. International Accounting Standards/ Normes Comptables Internationales. World Bank, ESCP- EAP. Available at: <http://www.yahoo.com.transparency/htm>.
- Walther, B.R. 2004, Discussion of Information Transparency and Coordination Failure: Theory and Experiment. *Journal of Accounting Research* 42 (2).
- Wulff, J., and S. Koski- Grefer. 1998. Characteristics of High Quality Accounting Standards: Perspective of the Corporate preparer. *Accounting Horizons* (June).

